

الفدرات التنافسية المفارفة

ببر الفطاع الصناعي اللبناني

والفطاع الصناعي الاسرائيلي على ضوء التسوية

الفدرات التنافسية المقارنة
بين القطاع الصناعي اللبناني
والقطاع الصناعي الاسرائيلي
على ضوء النسوية

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: الحدوات التنافسية المفارئة بفر الفطاع الصناعى اللبناى
والفطاع الصناعى الإسرائىلى علر ضوء النسوبة

الناشر: المرکز الإسشارة للدراساء والاءواق

الإعداد: مءبرفة الءراساء الفكرفة والسفاسفة

الطبعة: الأولة ١٩٩٧

الطبعة: الأنافة اءرفن الأول ٢٠٠٢م المواء شعبان

١٤٢٣هـ

القفاس: ١٥ × ٢٤سم

العدد: الأاا عاشر

ثبت المحتويات

٧	تقديم
٩	تمهيد
١١	أولاً - الصناعة اللبنانية: الأهمية والتطورات
١٥	ثانياً - لمحة عن القطاع الصناعي الإسرائيلي
١٦	ثالثاً - معايير المنافسة بين قطاعي الصناعة اللبناني والإسرائيلي
١٨	١- التمويل
٢٢	٢- التجهيز البنيوي
٢٥	٣- الرعاية الحكومية للقطاع
٣٠	٤- تكاليف الطاقة الكهربائية والكفاءة الإقتصادية في استخدامها
٣٢	٥- قدم التجهيزات وحداتها
٣٤	٦- المعدّلات والقوانين الضريبية
٣٥	٧- العمالة ومستويات الأجور
٣٨	٨- حجم الوحدات الصناعية وشكلها القانوني
٤٢	إستنتاج
٤٤	رابعاً - إمكانات التبادل السلعي بين لبنان والكيان الإسرائيلي
٥٦	خلاصة

٥٨	جداول ملحقة.....
	جدول رقم (١) تطور توزيع الصادرات الصناعية الإسرائيلية في
٥٨	الأعوام ١٩٦٧، ١٩٨٥، ١٩٩٥ ونسبة كل منها إلى مجمل الصادرات
	جدول رقم (٢) تطور صافي الواردات والصادرات الإسرائيلية إلى
٥٩	جميع أنحاء العالم بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥
	جدول رقم (٣) توزيع إجمالي الواردات والصادرات الإسرائيلية على
٥٩	المناطق الرئيسية في العالم عام ١٩٩٥
	جدول رقم (٤) توزيع الناتج الصناعي الإجمالي على الفروع
٦٠	الصناعية الإسرائيلية مقارنة بين فترة ١٩٨٣-١٩٨٤ والعام ١٩٩٣
	جدول رقم (٥) توزيع إجمالي الواردات والصادرات الصناعية
٦١	الإسرائيلية على دول رئيسية عام ١٩٩٥ (نسب مئوية)
٦١	جدول رقم (٦) معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي الإسرائيلي
	جدول رقم (٧) مقارنة بين كل من الصادرات الصناعية اللبنانية
٦٢	والإسرائيلية لعام ١٩٩٥ (ملايين الدولارات)
	جدول رقم (٨) جدول مقارنة بين الناتج الصناعي اللبناني
٦٣	والصادرات الصناعية الإسرائيلية المقابلة لعام ١٩٨٥ (مليون دولار).....
	جدول رقم (٩) عرض شامل للمؤشرات الاقتصادية المقارنة
٦٤	بين كل من القطاعين الصناعيين اللبناني والإسرائيلي (١٩٩٥)
٦٦	المصادر

تمهيد:

قبل الشروع في البحث لا بد من تحديد أطر للتحليل ينبغي الإلتزام بها أثناء رسم التوقّعات حول مآل التنافس بين لبنان وكيان العدو، على الصعيد الصناعي، وهذه الأطر هي في نهاية المطاف إفتراضات مستقلة سنتعامل معها أثناء البحث على أنها شروط له:

هذه الإفتراضات هي:

أولاً: خروج لبنان من أزمته الإستثنائية وتوفّر حد أدنى له من الاستقرار الإقتصادي وبنى تحتية تستجيب لمتطلبات القطاعات الإقتصادية وقدر ما من الإصلاح في السياسة الحكومية، وسيدور الجدل عبثاً لو أهملنا هذه التعديلات وافترضنا استمرار الحال على ما هو عليه، الأمر الذي يدفعنا إلى الخروج باستنتاج واحد هو التقهقر والانكماش أمام إقتصاد منظّم وصناعة حديثة متطورة.

ثانياً: عدم إحداث تعديلات جوهرية في بنية الصناعة اللبنانية في مرحلة إعادة البناء وتنفيذ خطة نهوض كتلك المطروحة والتي لا تتجاوز حصة الصناعة بين أرصدها أكثر من ٤,١٪^(١) تتوزع على مدى ١٠ سنوات بما لا يمكن مطلقاً من إحداث تحوّل جذري في مسيرتها.

ثالثاً: وجود خيارات متعددة أمام الصناعة الإسرائيلية وقابلية قصوى على التكيف مع المستجدات نظراً إلى تقدّمها وإلى الإستثمارات التلقائية التي ستستفيد منها، ووقوف إدارة فاعلة وراءها.

١. الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار - خطة النهوض الإقتصادي للبنان - المجلد الأول، خلاصة دار الهندسة للتصميم والاستشارات ١٩٩٢.

رابعاً: لن تتعدى العلاقة المفترضة بين لبنان و«إسرائيل» حدود التطبيق ولن تتدنى عنه وسنفترض أيضاً بقاء التنظيمات الإقليمية على حالها متجاهلين الإشارات الجديّة. التي ظهرت مع انطلاق عملية التسوية. عن التحضير لتكتل شرق أوسطي تتولى «إسرائيل» زعامته. فوجود مثل هذه الكتلة وانتظام لبنان فيها سيعني تمخّض التسوية عن منافسة متعددة الأوجه ستطاول تبعاتها الصناعة اللبنانية ولن تكون «إسرائيل» طرفها الوحيد بل ستضم أيضاً الدول المجاورة اعضاء السوق المقترحة. أما إذا تم استثناء لبنان عن هذه الكتلة فستواجه الصناعة اللبنانية منافسة متضافرة من مشاريع إقليمية تستفيد من وفورات الحجم وعوامل إنتاج رخيصة وتقنية رفيعة وسوق رحبة قادرة، وهكذا تنعكس الآية ويتم إقرار مقاطعة ضمنية يكون لبنان ضحية لها. ولن نبحت في خيار السوق الإقليمي لعدم تبلور كفيته النهائية ولآثاره المدمرة المؤكّدة على القطاع الصناعي اللبناني.

خامساً: لن تكون المنافسة بين لبنان و«إسرائيل» عادلة ومبينة على قدر من التفاهم بل هجومية ولربما إغراقية من جانب العدو.

أما عن أطر تحليل المنافسة أو المواجهة المنتظرة بين الصناعتين اللبنانية والإسرائيلية فستتناول الآتي:

- احتمالات اختراق السلع الإسرائيلية للسوق اللبنانية ومنافسة الإنتاج اللبناني في موطنه الأساسي.

- الأسواق ومنافذ التصدير العربية التي ستحاول «إسرائيل» انتزاعها واستهدافها، أو على الأقل مزاحمة السلع اللبنانية فيها.

- المزايا التنافسية المقارنة بين كل من الصناعتين اللبنانية والإسرائيلية.

أولاً - الصناعة اللبنانية: الأهمية والتطورات:

شهد القطاع الصناعي منذ الإستقلال سلسلة من التطورات جعلت منه القطاع الإنتاجي الأول، والثاني في الأهمية بعد قطاع الخدمات، فقد تمكّن من تشغيل حوالي ١٤٠,٠٠٠ عامل^(١) عام ١٩٧٥، أي ما نسبته ٢٠٪ من مجموع القوة العاملة آنذاك^(٢) وقد تمكّن النشاط الصناعي عام ١٩٧٤ من خلق ٢٢,٨٪ من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل ٢٠,٦٪ عام ١٩٦٤.

وفي عام ١٩٩٥ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي القائم ١٦,٥٪ تقريباً، فيما قدّر المسح الصناعي عدد العاملين فيه للعام نفسه بـ ١٤٥ ألف عامل، أي ما نسبته ١٢٪ من مجموع القوة العاملة في لبنان وحوالي ١٨٪ من القوى العاملة اللبنانية (من بينهم ١٠٨٨٣٣ عاملاً بدوام كامل)^(٣).

وبناءً على النتائج النهائية للمسح تبين أن إجمالي حركة القطاع (مجموع مبيعاته) هو ٣,٧٢ مليارات دولار، أي أن متوسط مجموع المبيعات للمؤسسة الواحدة ١٦٥٧٠٠ دولار وللعامل الواحد ٢٥٧٠٠ دولار. أما القيمة المضافة الإجمالية فبلغت ١,٨٢ ملياراً، وعليه يكون متوسط القيمة المضافة للمؤسسة الواحدة ٨٠ ألف دولار وللعامل الواحد ١٢٥٠٠ دولار.

وقد ألحقت الأشهر الأولى من الحرب اللبنانية أضراراً بالغة بهذا القطاع الذي فقد أكثر من ٤٠٪ من وحداته الإنتاجية، والنسبة ذاتها من العاملين، وكانت الخسائر ملموسة بوجه خاص لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١. سلام واستشراف، لبنان آفاق ٢٠٠٢، ص ٢٥٤.

٢. تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين، الكتاب الأبيض حول الإقتصاد اللبناني، الملحق الإحصائي، ١٩٩٣ جدول رقم (٧).

٣. أنظر: - الجمهورية اللبنانية - وزارة الصناعة والنفط - المديرية العامة للصناعة، تقرير عن المسح الصناعي - المرحلة الأولى التمهيديّة، كانون الأول، ١٩٩٤، ص ١١١. و: أيكو شيفر ١٩٩٦ ص ١٠٤.

الحجم والتي لم تعد تسمح لها احتياطياتها الضعيفة بانطلاقة فورية، كما عانى القطاع من تمزق في قنوات التسويق.

ومع بروز طلب إقليمي كثيف ومشجّع جداً بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢ استعاد القطاع الصناعي تدريجياً قسماً من ديناميته المفقودة وِعوّض بصادراته إلى البلدان العربية خسائره في السوق الداخلية^(١) فبلغت الصادرات الصناعية عام ١٩٨١ حوالي ٥٧٪ من مجمل الناتج الصناعي.

ثم سدّ الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ضربة قاصمة لبوادر النهوض هذه وللقطاع برمته والحق أضراراً بالغة بتجهيزاته ومنشآته بلغت حوالي ١٥٪ منها، فتهدّمت مصانع عديدة في مناطق صناعية أساسية في صيدا وصور وضواحي بيروت واتبعت ذلك مجموعة من التطورات السلبية الناجمة عن تدهور ملاءة الأسواق العربية وافتقاد الخدمات العامة الأساسية وارتفاع تكاليف تأمينها من مصادر إستثنائية.

وقد ارتفعت مديونية الوحدات الصناعية فبلغت كلفة الدين ٢٥٪ من مجموع إيراداتها، الأمر الذي أضعف استقلاليتها المالية وطاقتها على التسديد لأن أموالها الخاصة على مجمل ديونها لم تعد تتعدى ٣٥٪^(٢).

وكان انخفاض قيمة العملة الوطنية وحالة الإفقار الشاملة التي تعرّض لها الإقتصاد الوطني أثناء الحرب قد أدّى إلى ندرة التجديدات وارتفاع نسبة التجهيزات القديمة إلى حوالي ٦٧٪ حسب ما أظهره المسح الصناعي الذي أجري عام ١٩٨٥، إلا أن التضخم السريع الذي أذاب القاعدة الترسلمية في القطاع الصناعي انعكس من جهة أخرى انخفاضاً في القيمة الحقيقية للأجور وأدى بالصناعات التي تعتمد على اليد العاملة إلى الإنتعاش وارتفاع في صادراتها.

١. الكتاب الأبيض حول الإقتصاد اللبناني، ص ٦٦.

٢. إيلي يشوعي، إقتصاد لبنان، مكتبة لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٩٥، بيروت، ص ١٤٢.

وبعد أن تراجعت قيمة الإستثمار في الآلات والتجهيزات من ١٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ إلى ٢ مليون دولار فقط عام ١٩٨٧^(١)، عاد حجم الرساميل الموظفة في القطاع إلى الإرتفاع بعد انتهاء الحرب، فبلغ عام ١٩٩٥ ٥٨,٩ مليون دولار مقابل ٤٦,٨ مليوناً عام ١٩٩٤. وفي المقابل ازداد عدد الرخص المعطاة من ٤١٥ رخصة عام ١٩٩٤ إلى ٤٣١ رخصة عام ١٩٩٥^(٢)، فيما بلغ مجموع المؤسّسات الصناعية التي أنشئت بعد الحرب ٦٠٠٠ مؤسّسة، أي حوالي ٢٥٪ من مجموع المؤسّسات القائمة^(٣). وعلى نحو مماثل فقد ارتفعت الواردات من الآلات الصناعية التي بلغت عام ١٩٨٨، مليوني دولار فقط إلى ٦٧,٣ مليون دولار عام ١٩٩٢، و١٢٧ عام ١٩٩٣ وتدنّت عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١١٦ مليون دولار لتسجل في العام التالي أكثر من ٣١٤ مليون دولار^(٤).

وخلال ثلاثة عقود من الزمن طرأت تغييرات على توزيع الوحدات الصناعية والعمالة نوضحها على الوجه الآتي:

١٩٩٤ (ج)	١٩٨٥ (ب)	١٩٧٠ (أ)	١٩٦٨ (د)	
٢٣٥١٨	٦١١٢	٩٣٨١	٦٩٨١	عدد الوحدات الصناعية
١٤٥٠٠٠	٦٣٧٤٠	٩٤٦٢٠	٦٨٤٦٠	عدد الأجراء
٦,١٦	١٠,٤٢	١٠,٠٨	٩,٨	متوسط عدد الأجراء في الوحدة الصناعية

(أ) إيلي يشوعي، اقتصاد لبنان، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٥ بيروت.

(ب) وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة، المسح الصناعي، ١٩٨٥.

(ج) وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة، المسح الصناعي - المرحلة التمهيدية ١٩٩٤.

١- تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين، الكتاب الأبيض حول الإقتصاد اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ص ٦٦-٩٦.

٢- أيكو شيفر، ١٠٥٢.

٣- الجمهورية اللبنانية - وزارة الصناعة والنفط، تقرير عن المسح الصناعي، ١٩٩٤.

٤- إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الإحصائية، العدد ٩٦ / ١١ /

و: - فرنسبك، النشرة الفصلية الإقتصادية - الفصل الرابع، ١٩٩٦.

بيد أن النتائج النهائية غير الرسمية للمسح الصناعي (١٩٩٤) كشفت عن اختفاء حوالي ١٠٪ من المؤسسات الصغيرة خلال سنة تقريباً بسبب ظاهرة الجمود الإقتصادي الثقيلة التي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة تحملها عادة لفترة طويلة. وهكذا يرسو التقدير النهائي لعدد المؤسسات الصناعية على ٢٢١٠٧ وحدات.

وتشير الأرقام إلى تدني متوسط عدد الأجراء للمؤسسة الواحدة التي هي صغيرة أصلاً، ويعد ذلك واحداً من المشكلات البنوية التي تعاني منها الصناعة، خصوصاً أنها لم تتزامن مع تكثيف للرساميل الموظفة.

ومن دون ريب تعاني الصناعة اللبنانية من مشاكل جوهرية تعيق انطلاقها، بعضها من آثار الحرب كارتفاع أكلاف عوامل الإنتاج المستوردة نظراً إلى انخفاض سعر الصرف؛ إنهيار البيئة الخدمائية؛ الدمار الذي لحق بالعديد من المؤسسات الصناعية؛ إرتفاع تكلفة النقل والطاقة.. وبعضها الآخر هيكلية نذكر منها: بنية تحتية إنتاجية مهملة؛ تهميش الإستثمارات الصناعية؛ تقلص شديد لهوامش الإستثمار الذي استتبع انخفاضاً كبيراً في قدرات التمويل الذاتي، إضافة إلى كون الصناعة اللبنانية بمعظمها صناعة تحويلية ذات قيمة مضافة منخفضة؛ غياب المؤسسات الكبيرة التي تتربط أمامياً وخلفياً مع مؤسسات صغيرة؛ ضعف الإتصال بين الحلقات والدوائر التي تشكل الجسم الصناعي ابتداء من المؤسسة وانتهاء بوزارة الصناعة ومصالحها؛ تدني الإنتاجية بسبب انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية، وخصوصاً من قبل بلدان الخليج العربية؛ غياب القاعدة الصناعية الهندسية كصناعة المواد الأولية الضرورية للصناعة وأدوات الإنتاج وندرة المواد الأولية؛ ضيق السوق المحلي؛ النقص في الترابط بين السوق / المهنة أو الجامعة / المصنع؛ قصور الأداء في التواصل مع الأسواق الاجنبية وغياب الاتفاقيات التصديرية العامة (إتفاقيات: تبادل، ضمان مخاطر، تمويل، ضبط وتنظيم)، عدم مراعاة إنتاج السلع الصناعية دائماً المواصفات والمقاييس

العالمية، وهو ما يتطلب تفعيل دور كل من مؤسّسة المقاييس ومعهد البحوث الصناعية، ومن المشاكل الهيكلية الأخرى: صغر حجم المؤسّسة الصناعية وندرة الشركات المساهمة التي تفسح في المجال أمام ظهور إدارة حديثة متطورة، ناهيك عما تظهره الأرقام من مظاهر الشيخوخة والتقدم التي تبدو على تجهيزات المصانع والمؤسّسات القاصرة عن اللحاق بالركب التقني^(١).

ثانياً - لمحة عن القطاع الصناعي الإسرائيلي:

شهد القطاع الصناعي الإسرائيلي تطورات نوعية وقفزات متلاحقة وضعته في موضع الصدارة، إذ تجاوزت مساهمته في الناتج المحلي الصافي ٢٢,١٪ عام ١٩٩٠ إلا أنها عادت وتدنّت إلى ١٨,٨٪ عام ١٩٩٥، أي ما يقدر بـ ١٦ مليار دولار، رغم أن الناتج الصناعي نما في الفترة نفسها بمعدل ٣٢٪ تقريباً^(٢). أما حجم العمالة التي يستخدمها هذا القطاع فقدرت عام ١٩٩٥ بـ ٣٧٣٢٠٠ عامل، أي ما نسبته ٢٠,٧٪ من مجمل القوة العاملة^(٣).

والصناعة الإسرائيلية التي سجلت معدل نمو يقارب ٧,٢٪ في السنوات الأخيرة تابعت توسّعها الذي بدأ عام ١٩٩٠ مع موجات الهجرة الوافدة والذي يعد الأعلى منذ بداية السبعينات. وقد تراوح النمو في الفروع الصناعية المختلفة بين ٦ و١١٪^(٤).

١. لمزيد من الإيضاح - التقرير الأولي للمسح الصناعي، ص ٤-٢.

- جهاد البناء، مدخل إلى الصناعة في لبنان، الواقع والآفاق في التسعينات، ١٩٩١.

- مصرف لبنان، التقرير السنوي ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢، ص ١١٨.

٢. Central Bureau of Statistics, Statistical abstract of israel, table: 12.11.

٣. المصدر نفسه.

٤. Bank of Israel, Annual report 1994 p: 49.

وقد كان التطور المستمر الذي سجلته الصناعة ثمرة تضافر عدد من
العوامل نذكر منها:

- الموقع المتقدم الذي احتلته الصناعة الإسرائيلية في فلسطين قبل العام
١٩٤٨.

- السياسة الاقتصادية للكيان الإسرائيلي التي أولت أهمية كبرى لمشاريع
التنمية وأعطت للصناعة من بينها أهمية خاصة ودائمة^(١).

- التصنيع العسكري الذي شكّل دافعاً لفروع صناعية ذات روابط خلفية
وامامية به.

- التعويضات الألمانية الذي جاء معظمها على شاكلة مصانع جاهزة.

ثالثاً - معايير المنافسة بين قطاعي الصناعة اللبناني والإسرائيلي:

يتطلب تحليل أخطار التطبيع على الصناعة اللبنانية التكهّن المسبق ببعض
النتائج كتحديد السلع الإسرائيلية التي ستلقى رواجاً في السوق اللبنانية
وتلك التي ستحل مكان سلع لبنانية في الأسواق العربية، هذا التكهّن يحتاج
إلى تحديد وتجميع عدد من المعطيات منها: المقارنة بين الصادرات
الإسرائيلية والواردات اللبنانية ومعرفة مدى تطابق كل منها مع الأخرى.
ومنها أيضاً تحديد الصادرات اللبنانية ذات المقاصد العربية والصادرات
الإسرائيلية المقابلة التي يمكن لها أن تمثل بديلاً مناسباً. ولا بد أن يسبق ذلك
بناء نسق من المعايير يسهم في تحديد نتائج المقارنة بين القدرة التنافسية في
كل من لبنان و«إسرائيل».

١. د. حسين أبو النمل، الإقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت
١٩٨٥، ص ٢٤٩.

وهناك بعض المعايير المتبعة عالمياً في قياس مدى تنافسية إقتصاد من أهمها ما تعتمد عليه مؤسسة عالمية ذات مصداقية هي تجمّع المصارف السويسرية U.B.S، إذ نظّمت موشراً مركّباً يأخذ بعين الإعتبار بكل دقة وصرامة تطور ٧ ثوابت هي :

الأصول الثابتة (نسبة الإستثمارات إلى إجمالي الناتج) الموارد البشرية (الإنفاق في مجال التربية نسبة إلى إجمالي الناتج الوطني ومعدّل الإلتحاق بالمدارس لكل ١٠٠٠ نسمة) التكنولوجيا (الإنفاق في مجال الابحاث والتطوير نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي) الثروة الوطنية (إجمالي الناتج المحلي للفرد) الصناعة (نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج العام) الصادرات، الإنتاجية^(١).

ويذكر كل من المؤتمر الإقتصادي العالمي ومعهد لوزان الدولي لإدارة الأعمال ثمانية عوامل ضرورية لزيادة قدرة إقتصاد ما على التنافس :
- القوة التي يتمتع بها الإقتصاد الداخلي أساساً وهي نتيجة فعالية الإقتصاد الكلي .

- توفر وسائل النقل والاتصال والبنية التحتية .

- النشاط الحكومي لتعزيز مختلف القطاعات الإقتصادية .

- فعالية الأسواق المالية .

- قدرة القادة على إضفاء روح الابتكار والمردودية والمسؤولية على مؤسّساتهم .

- توفّر نظام أبحاث متطور .

١- نقولا إيلي شماس، مستقبل لبنان الإقتصادي أمام التساؤلات - عناصر أجوبة، نادي جامعة هارفرد لإدارة الأعمال في لبنان، تعريب دار الترجمة ١٩٩٦، ص ١٨٢-١٨٣.

- استخدام فعّال للموارد البشرية.

- مشاركة الإقتصاد في المبادلات الدولية^(١).

وسنستعرض في التالي مجموعة من المعايير التي تساهم - وتأسيسا على ما تقدم - في قياس ومقارنة درجة التنافس بين كل من القطاع الصناعي الإسرائيلي والقطاع الصناعي اللبناني.

١- التمويل:

تعاني الصناعة اللبنانية كما سبقت الإشارة من ندرة التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل، وافتقاد قنوات التمويل التلقائية. ويتركز التمويل الحالي في معظمه على تعاون بضعة رأسماليين في تأسيس شركة مساهمة هي في حقيقتها شركة أشخاص لا شركة أموال. وهذا ما يثير الشكوك حول استمرار تدفق الرساميل على الوحدات الصناعية لأغراض التجديد والتطوير وأحياناً حول إمكانية تأمين هذا التمويل أساساً.

ويحظى القطاع الصناعي بـ ١٣٪ من مجمل التسليفات المصرفية وفق أرقام ١٩٩٦، أي ما يتجاوز المليار دولار^(٢)، فيما تذهب الـ ٧٠٪ الباقية إلى قطاعات الخدمات والمقاولات والوساطة المالية.

وقد تمثل المسعى الرئيسي في لبنان لتأمين التمويل الصناعي بتأسيس بنك الإنماء الصناعي والسياحي. لكن الموارد المتاحة لهذا المصرف لا تكفي لتمويل تجهيزات مصنع متوسط الحجم، فكيف بالصناعة اللبنانية ككل^(٣).

١. المصدر نفسه ص ٢٢٠.

٢. مصرف لبنان، النشرة السنوية، ١٩٩٦.

٣. جمعية الصناعيين اللبنانيين، شروط إنجاح الصناعة في لبنان، إعداد مؤسسة مروان اسكندر وشركاه، ١٩٩٤ ص ١١٠.

في حين أن حاجات الإستثمار الصناعي تبلغ في لبنان سنوياً ما بين ٢٠٠ مليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار، فيما لم يتجاوز حجم الرساميل الموظفة في هذا القطاع ٥٨,٩ مليون دولار عام ١٩٩٥^(١).

ويلاحظ أن مجموع القروض من المصارف المتخصصة لا يكاد يذكر، ولم يتعد في أفضل أحواله ٦٥ ألف دولار^(٢).

وإضافة إلى ضيق مجالات التمويل الداخلي عانت الصناعة من انحسار التمويل من الدول الصناعية التي كانت توفر ضمانات لمصدريها عن صادراتهم الصناعية في لبنان، ولسنوات ألغيت ضمانات التصدير في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأميركية. وحيث إن هذه البلدان كانت تمثل ٧٠-٨٠٪ من مصادر الأدوات الصناعية، انحسرت مستوردات الصناعيين اللبنانيين إلى مستويات تقل عن حاجات صيانة أدوات الإنتاج^(٣).

إن مأزق التمويل الصناعي عبر الإقتراض يستوجب التوجه إلى الأسواق المالية لتوفير الإكتتاب، وهو ما يزال محدوداً حتى الآن نظراً إلى أن السوق الأولية (وهي الأساس في الأسواق العالمية لإطلاق المشاريع وتطويرها) لم تمارس في لبنان نشاطاً طوال ٢٠ سنة وحتى كانون الثاني ١٩٩٤.

وقد شهد عام ١٩٩٦ تطورات على صعيد سوق رأس المال إذ ارتفع عدد المؤسسات المالية في بيروت إلى ١٨ مؤسسة ومصارف الإستثمار إلى ٧ مصارف وتنوعت قاعدة الأدوات المالية المطروحة وأعيد تفعيل وإطلاق بورصة بيروت مع بداية هذا العام بأسهم ٧ شركات وطنية و ١١ مؤسسة مالية وسيطة، كما تم تنظيم سوق بيروت الثانوية لتتخصص في إصدار

١. أيكو شيفر، النشرة الحادية عشرة ١٩٩٦، ص ١٠٥.

٢. مصرف لبنان، التقرير السنوي ١٩٩٠-١٩٩١-١٩٩٢، ص ١١٢.

٣. المصدر نفسه ص ١١٢.

سندات الدين فيما تتخصص البورصة في إصدار الأسهم. وقد تصاعد الإهتمام الدولي بهذه السوق الصاعدة، الأمر الذي انعكس زخماً في حركتها عام ١٩٩٦. إلا أن حركة التداول هذه اقتصرت على الإكتتاب بالأوراق المالية والنقدية قصيرة الأجل بهدف الإستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة نسبياً، كما أن هذا التوسع مرتبط بتوسع الدين الحكومي^(١) إذ لم يتجاوز حجم العمليات في بورصة بيروت ٦٧,٥٩٤ مليون دولار ومثل التداول بأسهم سوليدير بينها ٩٢,٨٤٪ وشركة الترابية الوطنية ٢,٦٣٪ وشركة الأترنيت ٤,٥٣٪^(٢) وهذا ما يدفع إلى الإعتقاد بأن أمام الصناعة ردهاً طويلاً من الزمن قبل أن تستفيد من حركة البورصة في تعزيز موارد تمويلها.

أما في الكيان الإسرائيلي حيث تنعكس الآية، فقد ساهمت الدولة إلى حد كبير في تحقيق التراكم الرأسمالي الذي تنعم به الصناعة وعملت على مدها المتواصل بادوات التمويل اللأزمة، هذا إلى جانب تدفق هائل للموارد الأجنبية لا سيما في المراحل التأسيسية حيث قدّرت التحويلات الرأسمالية إلى الكيان الإسرائيلي بحوالي ٦٢ مليار دولار بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٨٥. وقد كان للتعويضات الألمانية أهمية جوهرية إذ ساهمت بفعالية في إعداد البرنامج التصنيعي الشامل الذين نفّذته الدولة العبرية وأعطاه طابع البلد الصناعي^(٣). وقد أدى هذا التدفق إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي من ٢٪ إلى ١٧٪ وزيادة الاستهلاك الشخصي بمعدل ٩٪^(٤).

وتعد حصة الصناعة من التمويل المصرفي الأعلى بالمقارنة مع القطاعات

١. فرنسبنك، النشرة الفصلية الإقتصادية، العدد الحادي عشر، الفصل الرابع العام ١٩٩٦.

٢. مصرف لبنان - النشرة الشهرية ت٢-١٩٩٦.

٣. د. حسين ابو النمل، الإقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٥ ص ٢٤٩.

٤. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دليل إسرائيل العام، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٦ ص ١٩٢.

الأخرى حيث مثلت عام ١٩٨٠ حوالي ٢٧,٩٪ من مجموع التسليفات المصرفية. وقد تدنت هذه النسبة عام ١٩٩٥ إلى ١٨,٩٪ حيث قدرت بـ ٣١٤١٠ ملايين شيكل، أي حوالي ١٠,٥ مليارات دولار، وهو ما يفوق التسليفات المصرفية للصناعة اللبنانية في العام نفسه بأكثر من ١٤ مثلاً.

وتتميز السوق المالية في الكيان الإسرائيلي من جهتها ببورصة نشطة (بورصة تل أبيب) التي تضم الأدوات المالية التالية: السندات، أسهم الملكية، سندات قابلة للتحويل إلى أسهم (Convertibles)، أذونات من نوع Warrants. وهناك لائحتان للتداول: الأولى رئيسية حيث إن ٣٤٩ شركة مدرجة فيها، ولائحة موازية تضم ٢٧٥ شركة، ويتولى الوساطة ١٣ مصرفاً. وتستأثر الأسهم بنسبة ٤٧٪ من حجم السوق المالية، وتبلغ حصة الصناعة من رسملة السوق ٣٩٪ (نصفها يعود إلى شركات المواد الكيماوية). واستناداً إلى مصرف ج.ب. مورغان بلغت رسملة السوق في آب ١٩٩٣، ٣٦ مليار دولار مقابل ٢٣ ملياراً للبورصة التركية و٣ مليارات للبورصة المصرية^(١) فيما انخفضت عام ١٩٩٤ إلى ٣٣,١ مليار دولار.^(٢) ويقدر مجموع موجودات السوق المالية في إسرائيل نهاية عام ١٩٩٤، بـ ١٣٥ مليار دولار بينها حوالي ٢٦ مليار دولار أسهما غير بنكية^(٣).

ولا بد من الإشارة في هذا الإطار أخيراً إلى ارتفاع أسعار الفائدة المدينة في لبنان عنها في الكيان الإسرائيلي.

١. نقولا ابلي شماس، مستقبل لبنان الاجتماعي الإقتصادي، ص ١٩٠.

٢. أي سوق في إسرائيل، الإعمار والإقتصاد، أيلول ١٩٩٥ ص ٢٤.

٣. Bank of israel, Annual report 1994 p:170.

٢. التجهيز البنيوي:

أ- وسائل النقل: لا سبيل إلى المقارنة بين شبكتي الطرق والمواصلات اللبنانية والإسرائيلية، ولا يتوقع للبنان أن يتمكن من تحديث أداء قطاع النقل فيه بما يوازي أو يقارب ما هو قائم في الكيان الإسرائيلي قبل ربح طویل من الزمن. فالمواصلات في لبنان هي الأعلى كلفة بالمقارنة مع المحيط بأسره رغم ورشة إعادة البناء وتجهيز البنية التحتية، حيث يبدو من حجم الإنجازات أن أعمال شق الطرق وتعبيدها وصيانتها تسير بوتيرة أدنى من الحاجات المحلية. إذ يقدر طول الطرقات التي جرى تأهيلها أو شقها خلال الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ حوالي ٣٦٦ كلم(*) فقط. ويبدو أن هذه الطرقات تخدم قطاعات إقتصادية محددة، كما أن مسالك التصدير لم يطرأ عليها تطور نوعي.

فالصناعة كما هو معروف تقوم على سهولة استيراد المواد الأولية والوسيلة، وتعتمد في لبنان على إيصال المنتجات إلى المرفأ والمطار أو نقلها بالشاحنات إلى مختلف أسواق المنطقة، بيد أن ضعف التجهيز البنيوي كان حتى عام ١٩٩٧، واضح في منشآت المطار والمرفأ ووسائل النقل رغم التحسينات الملموسة والمشاريع المزمع تنفيذها.

وليس هناك من شك بأن أكلاف النقل الداخلي مرتفعة إلى حد بعيد، فالطرقات اللبنانية ضيقة، وتعرجاتها شديدة، والجبال تؤثر على الوقت المطلوب لكل رحلة، وهذا ما يستدعي تطويراً في التجهيزات وشق بعض الأنفاق مع سوريا.

ولا يتجاوز طول الطرقات البرية في لبنان ٧٠٠٠ كلم موزعة على الشكل

(*) قدر المسح الذي أجرته مؤسسة الحريري عام ١٩٨٧ طول الطرقات التي تحتاج إلى تأهيل وتعبيد بـ ٧٨٨٧ كلم وطول الطرقات التي ينبغي شقها بـ ١٧٩٥ كلم.

التالي: ٥١٥,٣ كلم طرق دولية بعرض ٨ و ١٤ م، ١٥٦٠ كلم طرق رئيسية بعرض ٧ م، ١٢٢٠ كلم طرق ثانوية بعرض ٥ م، أما الطرق المحلية فيتراوح طولها بين ٣٠٠٠ و ٣٥٨٠ كلم.

ويمكن الإستنتاج بسهولة أن طرق لبنان لم تعد تستوفي الشروط الفنية لناحية الكسوة والعرض والطرق المصنّفة طرقاً دولية لا يمكن وصفها بانها طرق رئيسية (Asterial Highway) بل إنها أقل من الطرق الرابطة (Collector Highway) التي تربط طريقاً رئيسياً، بأخر وهي أكثر بقليل من الطرق الثانوية^(١).

وبالمقابل يبلغ طول الطرق البرية في فلسطين المحتلة ١٤٧٠٠ كلم وفق أرقام العام ١٩٩٥ يضاف إليها ٦٠٠ كلم من السكك الحديدية^(٢) حيث بلغ معدل المسافة من السكك الحديدية للطن الواحد ١٢٥ كلم ومعدل عدد الشاحنات التجارية والعربات الخاصة للكلم الواحد ٩٩,٢ مقابل ١٦٧ في لبنان.

وقد استطاع الكيان الإسرائيلي خلال ٢٥ سنة من زيادة طول شبكة الطرق لديه بمعدل ٥٨,٢٪، وهي أكثر تجهيزاً وتأهيلاً وبما لا يقاس إزاء الشبكة اللبنانية التي نمت ببطء خلال الفترة نفسها.

وبالمقارنة ما بين أعداد وسائل النقل في كلا البلدين نتبين وعلى نحو معبر تفوق عدد السيارات السياحية في لبنان^(٣) عن مثيله في الكيان الإسرائيلي^(٤) (١,٢٣٧ مليون سيارة سياحية مقابل ١,١١٢ مليون) فيما

١. المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، النقل البري في لبنان، بيروت ١٩٩٦، ص ٧.

٢. Statistical abstract of israel , table: 18.1_18.4.

٣. مديرية الاحصاء المركزي، النشرة الاحصائية.

٤. Statistical Abstract of israel.

يساوي عدد الشاحنات والعربات المغلقة المعتمدة في النقل التجاري في الكيان الإسرائيلي ثلاثة أضعاف نظيره في لبنان (٢٤٧٠٠٠ مقابل ٨١٤٠٠).

وتأسيساً على ما تقدم بوسعنا الإستنتاج بأن قطاع النقل الإسرائيلي أكثر كفاءة وقدرة على تلبية الحاجات الإنتاجية في إقتصاده وهو ما ينعكس حتماً على التكاليف.

ب - المناطق الصناعية: يعد إنشاء وتعميم المناطق الصناعية من أبرز التطورات التي طرأت على الصناعة في المنطقة خلال السنوات العشرين الماضية. ويفتقد لبنان لمناطق صناعية حرة، أما المناطق الصناعية القائمة فلا تتمتع بالموصفات المطلوبة سواء لجهة تصنيف الصناعات التي يرخص بإنشائها في منطقة معينة أو لجهة توافر المياه تحت الضغط أو الكهرباء بأسعار معقولة وبوتيرة مستقرة. وبسبب فقدان التنظيم والتجهيز تشوهت المناطق الصناعية وكذلك المناطق المتاخمة لها^(١).

وعلى العموم تفتقد المناطق الصناعية اللبنانية إلى صفة الوظيفية، كما أن توزّعها الجغرافي يؤثر بيروت الكبرى على المناطق الثانية^(٢)، في حين أن اختيار المواقع الصناعية له أهمية. وأبرز المعايير في تحديد مواقع الأحواض الصناعية: توفر الأراضي ذات النوعية الجيدة والأسعار المنخفضة نسبياً وقرب المدخلات والسوق وتوفر البنى التحتية الملائمة.

أما في الكيان الإسرائيلي فقد تجاوزت المناطق الصناعية دورها المعروف واتخذت أبعاداً غير معهودة باتجاه بناء المجتمعات الصناعية، وهو ما اندرج في إطار خطوات بناء الدولة ورسم خارطة الإنتشار الإقتصادي والإجتماعي

١. جمعية الصناعيين اللبنانيين، شرط إنجاح الصناعة في لبنان، ص ٢٣.

٢. نقولا إيلي شماس، مستقبل لبنان الإقتصادي الإجتماعي، ص ٣٠٧.

والديموغرافي لسكانها.

لقد قامت سياسة الحركة الصهيونية الإستيطانية على الإستيطان الزراعي والصناعي معاً، وعرفت ما يسمى بالصناعة الكيبوتسية المنتشرة في مختلف المستعمرات^(١) وهناك ما هو أهم، أي القرى الصناعية (Industrial Villages) التي أنشئت لتلبي رغبة الحكومة بتخفيف ازدحام المدن الكبرى وبما يتوافق مع استراتيجياتها، ولحل مشكلة صغر حجم القرية جرى اعتماد صيغة إقامة قرى صناعية على شكل تجمعات قرى وهو ما ينجم عنه مجتمع سكاني مؤلف من حوالي ٥٠٠٠ نسمة، الأمر الذي يمكّن من إنشاء مرافق خدمات حياتية وصناعية منخفضة التكاليف^(٢).

٣- الرعاية الحكومية للقطاع:

يقوم نموذج التنمية في إسرائيل على ما يمكن وصفه بنمط جدي من التخطيط المركزي الشامل يتلافى أوجه القصور التي تصاحب هذا النمط عادة عبر ترك مساحة مهمة للمبادرة الفردية ودمج وتوحيد أهداف العمل وطرقه في القطاعين الخاص والعام.

ويتجاوز الحديث عن الإشراف الحكومي على الصناعة في إسرائيل المعنى التقليدي ليتصل بالجوانب والمستويات كافة، فقد تولت الدولة منذ البداية عملية تأسيس هذا القطاع وواكبت مراحلها المختلفة وعملت على توجيهه الوجهة التي تلائم المصالح الإقتصادية والسياسية المختلفة. ولم تتردد في هذا السياق عن أخذ زمام المبادرة الدائمة والمتعددة الأوجه: فقد نظمت عملية نشر الصناعة الجغرافية وتوطينها وشاركت في تحديد فروعها

١. د. حسين أبو النمل، الصناعة الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت، ص ٦٠.

٢. فضل النقيب، الإقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥، ص ٧٨-٧٩.

المناسبة وبذلت جهوداً أساسية في إقامة قنوات التسويق وفتح الأسواق على امتداد العالم وعقد الإتفاقيات والبروتوكولات بأفضل الشروط .

لقد كانت السياسة الصناعية في إسرائيل شديدة الوضوح وتقوم على ركائز ومعطيات مقدّرة وتسعى إلى تحقيق أهداف محدّدة وكان من ثوابتها:

- تأمين قدر كبير من الكفاية الذاتية في الصناعات الإستراتيجية كالصناعات العسكرية والصناعات الإستهلاكية .

- الإهتمام المبكر بقضايا البحث العلمي وفي أوقات سابقة على إقامة الدولة اليهودية نفسها. وقد سجل نصيب البحث العلمي من الناتج القومي نسبة مرتفعة إذ بلغ عام ١٩٩٤ في الصناعة ٣,٤٤,٢ مليون شيكل، أي حوالي ٧٥٠ مليون دولار تمثل ١٪ من مجموع الناتج المحلي القائم، ويقدر نصيب الحكومة منها بـ ٣,٢٢٪، أما إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير فقد مثل ٣,٢٪ من الناتج القومي القائم، أي حوالي ٣٢,٤ مليون دولار توزعت على الشكل الآتي: ٤٦٪ قطاع الأعمال، ١١,٦٪ الحكومة، ٣٤,٥٪ (١) معاهد التعليم العليا؛ ٧,٥٪ مؤسّسات خاصة لا تتوخى الربح. وتضاهي هذه النسب مثيلاتها المسجّلة في الدول المتقدمة نفسها؛ ويكفي دليلاً على الأهمية التي توليها الدولة للبحث العلمي والتكنولوجي ترؤس بن غوريون (أول رئيس حكومة إسرائيلي) شخصياً المجلس العلمي الأول الذي أقيم عام ١٩٤٩ (٢).

ويبدو لنا تأثير السياسات الحكومية واضحاً في كافة المراحل وعلى جميع الأصعدة. فقد بدأت توجيه النشاط الصناعي سنة ١٩٥٤ عندما أنشأت المركز الإستثماري ووافق الكنيست على قانون تشجيع الإستثمار

١. Central bureau of statistics; statistical abstract of israel. 1996 T: 23.

٢. د. حسين ابو النمل - الإقتصاد الإسرائيلي، ص ١٧٠

الرأسمالي، وقد تحوّل المركز الإستثماري عام ١٩٨٥ إلى الهيئة الإستثمارية التي لا تزال تقوم حتى الآن بتوجيه الإستثمار الصناعي ودعمه. ولقد أنشئ أهم الشركات نتيجة هذا الدعم، كما أن هناك بنك التنمية الصناعية الذي تأسس عام ١٩٨٥ برأسمال حكومي لدعم الصناعات وفق الأولويات القومية. بالإضافة إلى ذلك كانت الحكومات في الصناعات المحلية تشرف على الإيدّاخار.^(١) وعندما أخذت الحكومة إثر حرب ١٩٦٧ تعمل على إنشاء صناعات عسكرية محلية تطورت بنية الصناعة الإسرائيلية وأخذت فروع صناعية جديدة بالظهور كصناعة المعادن، الألكترونيات والأدوات الكهربائية.

لقد كان لجميع هذه الإجراءات والتدخلات الحكومية دور حاسم في نمو الصناعة الإسرائيلية المتواصل رغم بعض من نتائجه السلبية، حيث كان الإستثمار والتراكم الرأسمالي أحياناً أكبر مما تقتضيه الكفاءة الإقتصادية، ولهذا فهناك الكثير من المنشآت التي تنتج أقل من طاقتها الإنتاجية.

إلا أنه ومع بدء تنفيذ برنامج «ترسيخ الإستقرار الإقتصادي»^(٢) أواسط الثمانينات، نحت السياسة الصناعية منحى تغليب قوى السوق طمعاً بتصحيح الإختلالات التي أسست لها الرعاية المتواصلة والكاملة للقطاع ودور الأبوة الذي اختارته طوال الوقت. ولا يعني سلوك طريق الليبرالية كف يد الرعاية عن الصناعة^(٣). بل مساعدتها على تنفيذ عملية إصلاح تلقائية كان من نتائجها رفع القدرات التنافسية وزيادة إنتاجية اليد العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى.

١. المصدر نفسه، ص ٧٣.

٢. د. حسين أبو النمل، تحولات الإقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥-١٩٩٤، ص ١٤.

٣. لمزيد من الإيضاح انظر: نقولا إيلي شماس، مستقبل لبنان الإقتصادي الإجتماعي، ص ١٨١.

فالرعاية الحكومية للقطاع الصناعي تتخذ شكل المشاركة التامة في تأسيس ودفع عجلة النمو، إذ يمارس القطاع العام دوراً محفّزاً ومنظماً وقيادياً شديداً الفعالية والجدوى. وقد بنيت السياسة الإقتصادية على تكامل دور كل من القطاع الخاص والقطاع العام. فحاجة القطاع الصناعي إلى الإقلاع حتّم اللجوء إلى القطاع العام طوال عقدين من الزمن، وما إن شق طريقة بنجاح حتى عادت الأمور إلى سابق عهدها من حيث تقدم مساهمة القطاع الخاص^(١)، إذ ارتفع نصيب القطاع الخاص من العمالة الصناعية إلى ٧٨,٢٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٢١,٨٪ للقطاع العام والهستدروت، إلا أن الملاحظ أن المؤسّسات الصناعية الأضخم هي تلك التي لا زالت بيد القطاع العام، فقد بلغ معدل عدد العاملين في الوحدة الصناعية الواحدة التابعة لكل من: القطاع العام، الهيستدروت، القطاع الخاص على التوالي: ١١٦٥ عامل / مؤسّسة، ١٠٣ عامل / مؤسّسة، ١٦,٦٤ عامل / مؤسّسة.

وعلى العموم فإن الرعاية الحكومية للقطاع الصناعي أدت إلى خلق بنية علمية متطورة والاستفادة من الوفورات التقنية، بل والوصول بالصناعة إلى التركيز على الفروع شديدة الإعتماد على منجزات العلم والبحث العلمي.

وعلى طرفي نقيض تقف الصناعة اللبنانية مكشوفة دون أية عناية حكومية، مستباحة بخطة السوق المفتوح، وتستند بعض النجاحات التي حققتها إلى عوامل محلية وإقليمية وأحياناً إلى جهود فردية صرفة. فلم يشهد تاريخ الصناعة اللبنانية تنفيذ خطة حكومية واحدة، ولم تتجاوز السياسة المعتمدة حدود إجراءات متفرقة تتخذ بين حين وآخر لأسباب غير مترابطة أو متناسقة.

وقد اتخذت الدولة اللبنانية في الماضي عدداً من التدابير الرامية إلى

مساعدة القطاع الصناعي، إلا أن الإهتمام بالقطاع لم يكن يوماً محور عمل مدروس ومتواصل، فالإجراءات كانت مرحلية وعلى ضوء مشاكل ومصاعب آنية وظرفية، ومن أهم تلك التدابير: إعفاءات ضريبية قليلة التأثير، حماية جمركية مفتوحة، إنشاء مؤسسات تسليف متخصصة لم تمارس دورها، دعم أسعار الطاقة، منح أفضليات محدودة للصناعات المحلية في مشتريات القطاع العام، سياسة خجولة للإعداد المهني، تشجيع الصادرات بواسطة إتفاقيات تعقد ولا تنفَّذ على أحسن وجه.. وقد أقرت الدولة خلال ٢٥ سنة حوالي ٢٠ تشريعاً يخص القطاع^(١). إلا أن المطلوب فعلاً للنهوض به إيجاد تشريع صناعي جامع يتماشى مع التغييرات في لبنان والمنطقة والعالم.

إن سياسة التنمية الصناعية ينبغي أن تهدف إلى تخفيض الكلفة، تحسين النوعية وتأمين الترويج، وهذا ما لا يلاحظ في التدابير والإجراءات الحكومية التي لم تجتمع بعد تحت إطار جامع يمكن من إطلاق تسمية سياسة متكاملة عليها، والتي تقتضي توفّر: جهاز إحصائي منظم؛ إشراك معهد البحوث الصناعية في سبل مراقبة ومواكبة التحولات التقنية؛ تعديل وتحديث برامج التعليم؛ خفض تكاليف إنشاء الوحدة الصناعية وتسييرها، لا سيما عبر إنشاء المناطق الصناعية؛ تقديم المساعدة لاستيراد الآلات وتشجيع الإستثمارات الصناعية الأجنبية، تبسيط وتفعيل أجهزة المراقبة وتنظيم الأجهزة المشرفة على القطاع، لا سيما وزارة الصناعة.

ورغم أن الدولة بذلت نشاطاً ملحوظاً في عقد الإتفاقيات التجارية الثنائية

١. جمعية الصناعيين اللبنانيين، اقتراحات في السياسة الصناعية، ص ١٠.
(*) بلغ مجموع المعاهدات والإتفاقيات الموقعة في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري (الموقّعة نهائياً أو بالأحرف الأولى) ٢٤ معاهدة وإتفاقية مع ١٦ بلداً. ويلاحظ أنها تتناول تشجيع الإستثمارات وتفاذي الإزدواج الضريبي. ولم نعثر بين الدول الـ ١٦ على أي بلد عربي عدا مصر وسوريا، كما لم نجد أيضاً إتفاقيات تبادل وبرتوكولات تعاون تجاري. المصدر: فذلكة موازنة ١٩٩٧، ص ٧.

وبروتوكولات التعاون التي تمكّن السلع اللبنانية من بلوغ أسواق جديدة،(*) إلا أن الجهد التسويقي لم يتعدّ حدود عقد الإتفاقية إلى المتابعة الدقيقة والفعالة. كما أن الإتفاقات الثنائية مع البلدان العربية والأفريقية بحاجة إلى تجديد وتحديث كي تفي بالغرض المطلوب بعد التطورات الإقتصادية الكبرى التي طرأت على طرق الإنتاج وأنواعه في كافة أنحاء العالم.

ويكفي للتدليل على ضعف الإهتمام الحكومي بالصناعة اقتصر مخصّصات بند الشؤون الصناعية في موازنة ١٩٩٧ على أقل من ٠,٧٪^(١) من مجموع أرقام الموازنة (عدا الديون المتوجّبة الأداء) أي ما لا يتجاوز مليون دولار أميركي، فيما تبلغ هذه النسبة من مجموع أرقام الموازنة الإسرائيلية (عدا الديون المتوجبة الأداء أيضاً) ٣,٣٪ أي حوالي ١٢٥ مليون دولار^(٢). وباختصار تحظى الصناعة الإسرائيلية بدعم وحماية مطلقين ومتعددي الأوجه، يقابلهما الإهمال الشديد الذي تعاني منه الصناعة اللبنانية.

٤- تكاليف الطاقة الكهربائية والكفاءة الإقتصادية في استخدامها:

تبلغ التعرفة الرسمية للطاقة الكهربائية في لبنان ما يتراوح بين ٣,٥ سنت و١٣ سنتاً للكيلو وات / ساعة بحسب الشطور، وحوالي ٩ سنتات للكيلو وات / ساعة في الصناعة^(٣)، مقابل ما يتراوح بين ١٠ و١٢ سنتاً ك.و.س في «إسرائيل»^(٤).

وهكذا نلاحظ ضالّة الفارق بين التعرفتين اللبنانية والإسرائيلية، الأمر

١. قانون موازنة ١٩٩٧.

٢. Statistical Abstract of israel.

٣. الأنوار، ٢٦/٥/١٩٩٤.

٤. جمعية الصناعيين اللبنانيين، الدولار الجمركي افضل حاجز بوجه اسرائيل، الوطن

١٩٩٣/٩/٥.

الذي يحرم الصناعة اللبنانية إحدى ميزات النادرة التي حظيت بها سابقاً
إزاء منافستها الإسرائيلية.

ويعود ارتفاع التعرف إلى اعتماد شركة كهرباء لبنان في تحديدها المعدل
الوسطي لكلفة الإنتاج الذي يتضمن الإصلاحات والترفيغ في آن. وهذا ما
يخالف منطق التسعير على أساس التكلفة الحدية الذي يحقق أداءً اقتصادياً
عالياً^(١)، وأفضل دليل على ارتفاع الكلفة عروض تقدمت بها شركات أميركية
لتوفير الطاقة في مناطق صناعية لبنانية مقابل ٧ سنتات للكيلو وات / ساعة،
كما أن تعرفه الكهرباء في سوريا وقبرص أقل من لبنان بـ ٢٠٪، وفي انكلترا
وألمانيا بـ ٢٥٪ رغم ابتعادهما عن مصادر النفط، المكون الأساسي لتكاليف
الكهرباء.

ولا بد حال البحث عن تخفيض التكلفة من الإستغلال الكامل لمساقط المياه
التي تؤمن حالياً حوالي ٨٢٠ ميغاوات سنوياً^(٢) بكلفة إنتاج قدرها ٥ سنتات
كيلو وات / ساعة. وهناك طرق جديدة في إنكلترا استطاعت تخفيض
التكاليف إلى ٣٦٪ مما هي عليه، وهو ما يسمح بتخفيض كلفة الكيلو وات /
ساعة إلى أقل من ٥ سنتات، الأمر الذي يساعد على المنافسة^(٣).

يبلغ مجموع إنتاج الكهرباء في لبنان ٨٦٠٠ ميغاوات عام ١٩٩٦^(٤)،
تستهلك الصناعة منها ما يقارب الـ ٤٠٪^(*)، أي حوالي ٣,٥ ميغاوات فيما بلغ
مجموع الطاقة الكهربائية المستهلكة في الصناعة الإسرائيلية عام ١٩٩٥،
٧٨١٨^(٥) مليون ميغاوات (٢٨,٦٧٪ من مجموع الطاقة المنتجة). وإن نقارن

١. د. عبد الله الدح، المعايير الأساسية الواجب الإسترشاد بها عند اختيار تعرفه الكهرباء، الديار
١١/١/١٩٩٥.

٢. مديرية الإحصاء المركزي، النشرة الإحصائية، تشرين الثاني ١٩٩٦، ص ٢١-٢٢.

٣. جمعية الصناعيين اللبنانيين، شروط إنجاح الصناعة اللبنانية، ص ١٦-١٧.

٤. النشرة الإحصائية، ١٩٩٦.

(*) تقدير تقريبي أوردته صحيفة الأنوار، ٢٦/٥/١٩٩٤.

٥. Statistical Abstract of israel 1996T: 15.5.

ما بين معدلات استهلاك القطاع الصناعي للطاقة قياساً إلى حجم الناتج الصناعي نتجت من أن الصناعة الإسرائيلية أكثر كفاءة في استخدام الطاقة الكهربائية، إذ يتطلب إنتاج وحدة واحدة من الناتج الصناعي مقدرة بدولار واحد ٠,٦٥ كيلو وات / ساعة، وإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج الإجمالي مقدرة بدولار واحد أيضاً ٠,٢٧ كيلو وات / ساعة مقابل ما يتراوح بين ١,٤ و ١,٨ كيلو وات / ساعة كمقدار لازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الصناعي اللبناني مقدرة بدولار واحد أيضاً، وما يتراوح بين ٠,٧٨ و ١ كيلو وات / ساعة للوحدة من الإنتاج الإجمالي. هذا بصرف النظر عن التغطية غير الكاملة التي تضطر الوحدات الصناعية لاعتماد الإنتاج الذاتي للطاقة الباهظة التكلفة.

وبالمحصلة فإن الانخفاض الطفيف في أسعار الطاقة الكهربائية في لبنان عنها في الكيان الإسرائيلي لن يمنح الصناعة اللبنانية ميزة تنافسية إذا نظرنا إليه بضميمة الكفاءة في استخدام الطاقة.

٥- قدم التجهيزات وحداتها:

أدى انخفاض الاستثمارات في لبنان منذ العام ١٩٧٥ إلى هدم الجهاز الإنتاجي. فالمعدات والآلات المستعملة قليلة المرود ومكلفة جداً، وما يزيد من خطورة هذا الضعف كون التطورات المسجلة على المستوى الدولي لا تترك مكاناً للتجهيزات البالية، والمنافسة الدولية تفرض استخدام تجهيزات متقنة وغالباً ما لا تكون في متناول المنتجين اللبنانيين. فالآلات الإنتاجية في لبنان، وإن لم تصب جميعها بالقذائف والحرائق فقد تأذت غالباً بفعل عيوب ملحقة كالانقطاعات المتواترة في التيار الكهربائي ووقف الإنتاج والنقص في الصيانة التقنية والإفراط في الإستهلاك وعدم احترام المعايير وغياب المراقبة

١. الكتاب الأبيض حول الإقتصاد اللبناني، ص ١٠٥.

الحكومية، والتي زادت كلها في إتلاف الآلات والتجهيزات^(١) وتخفيض كفاءتها. وقد سبقت الإشارة إلى أن الآلات والتجهيزات القديمة تجاوزت نسبتها في لبنان ٦٧٪ من مجمل الآلات والتجهيزات الصناعية. إلا أن عمليات التجهيز الصناعي عاودت الإرتفاع ابتداءً من العام ١٩٩٠، إذ بلغ مجموع المستوردات بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ حوالي ٧٥٠ مليون دولار، ولو أن ذلك مرتبط على نحو وثيق بكثافة عمليات تأسيس المصانع إثر انتهاء الحرب (حوالي ٦٠٠٠ وحدة تمثل ٢٥٪ من مجموع المؤسسات العاملة)^(١).

وفي الكيان الإسرائيلي تصاعدت حصة الصناعة من مجمل التكوين الرأسمالي لتبلغ عام ١٩٩٤ حوالي ٢٢٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي (مقابل ٢٥٪ عام ١٩٨٥) المقدّر بـ ١٧,٨ مليار^(٢) دولار، ذهب أكثر من ٧٥٪ منها للآلات، وهكذا فإن التكوين الرأسمالي في الصناعة يساوي حوالي ٣,٩ مليار دولار (أي ٨٥ ضعف الإستثمار الصناعي في لبنان عام ١٩٩٥). وفي حين كانت نسبة نمو إجمالي قوة العمل تساوي ٧٤,٢٪ من نسبة نمو إجمالي الناتج، وما تبقى أي ٢٥,٨٪ لمعامل الترسل والعلم، فإن التوزيع في قطاع الصناعة كان بواقع ٥٣,٣٪ لمعامل العمل و ٤٦,٧٪ للترسل^(٣).

وقد بلغ مجموع الواردات من الآلات حوالي ٣٤٨١,١ مليون دولار عام ١٩٩٥ والسلع الإستثمارية ٤٩٥٠,٩ مليون دولار، والتي تبلغ قيمتها مجتمعة ٨٤١٩ مليون دولار (وما يساوي أكثر من ٢٨ ضعف واردات لبنان من الآلات للعام نفسه)^(٤) وهذا ما يفسر تقدم التقنيات وحادثة التجهيز في المصانع الإسرائيلية، الأمر الذي يرفع الجودة ويخفض التكاليف. وسنجد

١. المسح الصناعي ١٩٩٥.

٢. Annual report 1994p:33.

٣. د. حسين ابو النمل - تحولات الإقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥ - ١٩٩٤، ص ١٧١.

٤. Statistical Abstract of israel T: 8.9.

في تركيب الواردات الإسرائيلية، وخصوصاً السلع الإستثمارية منها بصمات مشروع إسرائيل التنموي، حيث نلمس زيادة في الوزن النسبي لكل من الكيماويات والألكترونيات والكهربائيات التي تتحول شيئاً فشيئاً لتكون عماد الصناعة الإسرائيلية.

٦- المعدلات والقوانين الضريبية:

يحظى القطاع الصناعي في لبنان بإعفاءات ضريبية متنوعة بغية تشجيع بعض فروعه وإطلاق التجديدات فيه. والأسعار الضريبية في لبنان على العموم منخفضة جداً إذا ما قورنت وقيست بمقابلاتها في الدول الأخرى، خصوصاً على مستوى ضرائب الدخل المباشرة إلى حد أصبح فيه هذا الإنخفاض موضع شكوى ومثار انتقاد.

وقد خفض القانون الضريبي المعدل نسب الضرائب المفروضة على شركات الأموال لتبلغ ٤٪ من الأرباح فقط بعد أن كانت تطل حوالى ٣٠٪ من هذه الأرباح في القانون السابق.

إلا أنه يبقى للصناعة اللبنانية مطلب حيوي في احتساب الأكلاف، وذلك بإقرار معدلات معجلة للإهلاك، وهو ما يساهم في تحقيق وفر نقدي يمكن استخدامه في تحقيق التراكم الرأسمالي.

وتؤدي مجموعة من الأسباب إلى جعل أهمية الضرائب متدنية جداً بين تكاليف الإنتاج الأخرى منها: انخفاض الوعي الضريبي، الخروقات الواسعة في القانون والتي تسمح بالتهرب، إنخفاض كفاءة الجهاز الإداري القائم على الجباية وتفشي الفساد فيه بما يسهل ممارسة الإحتيال على نطاق واسع.

وقد وصلت نسبة الإقتطاع الضريبي من الدخل القومي في الكيان الإسرائيلي عام ١٩٩٥ إلى ٤٠,٩١٪، نصفها تقريباً ضرائب مباشرة^(١).

1. 6.13. T: Statistical Abstract of israel

بينما لم تتجاوز هذه النسبة في لبنان ٣,٢٢٪ كما هو مقدّر في موازنة العام ١٩٩٧^(١) تمثل الضرائب المباشرة فيها بأقل من ٢٠٪. وفي عقد الثمانينات شهدت إسرائيل موجة من الإستهاء المحليّ تجاه النظام الضريبي باعتبار أنه غير عادل ولا يساعد على النمو.

٧- العمالة ومستويات الأجور:

نتيجة الإستخدام المكثّف للعلم والرسملة وتحسن عمليات التأهيل ازدادت إنتاجية قوة العمل في «إسرائيل» وتضاعفت. وتفيد بعض التقديرات بأن معدّل الإنتاجية قد تضاعف بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٥ أكثر من ثلاثة أضعاف^(٢).

وبين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤ بلغ نمو إنتاجية العمالة حوالي ٢٨,٥٪، أي أكثر ب ١,٨ مرة من نمو إنتاجية العمالة في الإقتصاد ككل^(٣). ويمكن الإستنتاج استناداً إلى بيانات الإقتصاد الإسرائيلي بأن ٤٦,٦٪ من النمو في الإنتاج الصناعي يعود إلى إرتفاع إنتاجية العمل، في حين لم يسهم هذا العامل إلا ب ٢٥,٧٨٪ من نمو مجمل الإنتاج، ولعل التفاوت المشار إليه تفاوت طبيعي بحكم قابلية هذا القطاع الأكبر على استيعاب المنجزات العلمية وكثافة الترسمل^(٤)، بل إن دالة الإنتاج في الإقتصاد الإسرائيلي ككل أصبحت وعلى نحو متزايد أشد ارتباطاً بالتوظيف الرأسمالي والعلمي.

ويولي الكيان الإسرائيلي اهتماماً خاصاً بعملية تكوين الرأسمال البشري، إذ تبلغ نسبة اليد العاملة الماهرة فيه (أي ذات المستوى العلمي

١. فذلكة مشروع موازنة ١٩٩٧.

٢. د. حسين ابو النمل - الإقتصاد الإسرائيلي، ص ٣٢٨.

٣. Bank of israel, annual report 1994 T: 2.2.

٤. د. حسين ابو النمل، تحولات الإقتصاد الإسرائيلي خلال عقد من الزمن ١٩٨٥ - ١٩٩٤، ص ١٧.

والتقني) حوالي ٢٠٪ من مجمل اليد العاملة مقابل ٨٪ فقط في لبنان الذي نرى فيه افتقار ٣٢٪ من قواه العاملة إلى التدريب الملائم مقابل ٢,٤٪ فقط في الكيان الإسرائيلي حيث تبلغ نسبة الطلاب الملتحقين بميادين التعليم المهني والتقني ٥٠٪ من مجمل الطلاب إزاء ١٠٪ في لبنان^(١).

وفي حين بلغ الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي في لبنان ١,٩٪^(٢) عام ١٩٩٣ (حوالي ٢٥٠ مليون دولار) وحوالي ٧,٧٤٪ من مجموع الإنفاق الحكومي المخطط للعام ١٩٩٧^(٣)، كان هذا المعدل في الكيان الإسرائيلي عام ١٩٩٤؛ ٩,٢٪ من الناتج القومي (٣٧٠٠ مليون دولار) أي ما يوازي أكثر من ١٢ ضعف الإنفاق على التعليم في لبنان، ولعل المقارنة الأكثر دلالة هي بين عدد العلماء والعاملين في البحث العلمي التي لم تتجاوز في لبنان ٠,١ لكل ١٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٢ مقابل ٣,١ لكل الف نسمة في الكيان الإسرائيلي^(٤) (وهو معدل مرتفع جداً بين دول العالم).

ورغم أن لبنان بالمقارنة مع محيطه العربي يتمتع بطاقات متميزة من المهندسين أصحاب الإختصاص، إلا أنه يعاني من نقص في إعداد العمال من أصحاب الخبرة والكفاءة في الميدان الصناعي والكوادر الفنية الوسطى، كما أن المعاهد المهنية التجارية لا تحافظ على مستويات جدية، وهي موجودة غالباً في بيروت وضواحيها في حين تشتد الحاجة لمثيلاتها في المناطق والأطراف. ولم يول التعليم الرسمي عناية كافية للتدريب والتعليم المهني سوى ما توافر من مدارس فندقية^(٥) ومعاهد فنية قليلة.

١. نقولا إيلي شماس، مستقبل لبنان الإقتصادي الإجتماعي، ص ١٩٤.

٢. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، ص ١٦٤ جدول: ١٤.

٣. مشروع موازنة ١٩٩٧.

٤. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، ص ١٦٤ و١٩٢.

٥. جمعية الصناعيين اللبنانيين، شروط إنجاح الصناعة اللبنانية، ص ٢٤.

وفي تحقيق أجرته جمعية الصناعيين اللبنانيين بالتعاون مع مؤسسة فردريك إبيرت بالعينة بلغت نسبة الخاضعين لدورات تأهيل متخصصة: ٢,٥٦٪ من العاملين، معظمهم تدربوا داخل مؤسساتهم^(١). كما تبين الدراسات أن حوالي ٣٠٪ من العاملين هم عمال غير متخصصين^(٢).

ورغم عدم توفر تقديرات إحصائية حول إنتاجية العمالة الصناعية في لبنان، فإن بوسعنا التأكد من أنها منخفضة كثيراً عما هو حالها في الكيان الإسرائيلي إذ إن أقل من ثلاثة أضعاف عدد العمال اللبنانيين في الصناعة قد تمكنوا في الكيان الإسرائيلي من تحقيق ناتج صناعي يقارب ستة أضعاف الناتج الصناعي اللبناني. وبحسب بعض الإحصاءات فإن إنتاجية العمالة الصناعية اللبنانية منخفضة جداً، إذ تقدر بـ ١٢٠٤ دولارات عام ١٩٩٢ مقابل ٩٥٤٥ دولاراً كمعدل إجمالي لمجموع الدول العربية^(٣). بيد أن المسح الصناعي ١٩٩٥ قدّر حصة العامل اللبناني الواحد من الناتج الصناعي بـ ١٢٥٠٠ دولار^(٤) في مقابل حوالي ٤٢ الف دولار حصة العامل الإسرائيلي من الناتج الصناعي في بلاده.

أما سياسة الأجور المتبعة في «إسرائيل» والتي تسيّرهما مجموعة من العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية فقد تميزت بإصرار دائم على توفير مستويات متقدمة للعامل الإسرائيلي لم تكن باستمرار على علاقة قاطعة ومؤكدة بالإنتاجية والإنتاج بل بوسعنا الإستنتاج أن قوة نقابات العمل (الهيستدروت) وموجبات اجتذاب المهاجرين وتنفيذ السياسات الإستيطانية كانت من بين الأسباب الرئيسية الأخرى والتي كبدت الصناعة والقطاعات الأخرى ضمناً أعباء إضافية.

١. إيلي يشوعي، الإقتصاد اللبناني، ص ١٥٦.

٢. المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

٣. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣.

٤. أيكو شيفر ١٩٩٦، ص ١٠٤.

وقد بلغ مجموع الأجور في القطاع الصناعي الإسرائيلي عام ١٩٩٥ حوالي ٦٩٥٠ مليون دولار بمعدل ١٨,٥ ألف دولار للعامل الواحد.

وقد كان من شأن التدهور النسبي في مخصّصات الأجور في لبنان أواسط الثمانينات أن ينعكس إيجاباً على النشاط الإقتصادي وأن يوفر للإنتاج اللبناني هامشاً حسناً على المنافسة لولا ما رافقه من تدهور مماثل في الإنتاجية يعود إلى: نزوح الكفاءات وندرتها، تراجع الإستثمارات والتجديدات، تخلف وسائل الإنتاج. بيد أن بعض الصناعات نجح في ارتياد أسواق جديدة اعتماداً على استعماله لقوة عمل رخيصة.

لكن هذه الميزة على أي حال آخذة بالانحسار مع الإرتفاع الإجمالي والمتواصل في مخصّصات الأجور في لبنان إثر انتهاء الحرب، حيث بلغت عام ١٩٩٤ وحسب المسح الصناعي ٤٥٣ مليون دولار، وهي الكلفة الأجرية المدفوعة للعاملين بدوام كامل بمعدل مقداره ٤١٦٤ دولاراً للعامل الواحد سنوياً.

٨ - حجم الوحدات الصناعية وشكلها القانوني:

تتوزع الشركات بموجب نظم تأسيسها إلى شركات أشخاص مملوكة من بضعة أفراد وإلى شركات أموال تضم عدداً أكبر من المساهمين وتنظمها طرق عمل مختلفة.

وفي الكيان الإسرائيلي كان توزيع المؤسسات الصناعية التي توظف عمالاً لديها والبالغ عددها ١٨٠٥٦ مؤسسة عام ١٩٩٣ من حيث شكلها القانوني على النحو التالي:

مؤسّسات مملوكة من شخص واحد: ٦,٣٪؛ مؤسّسات مملوكة من شخصين أو أكثر: ٢٪؛ شركات خاصة محدودة المسؤولية: ٥٨,٤٪؛ شركات عامة محدودة المسؤولية: ٢٥,٥٪؛ شركات مساهمة ٦,٣٪؛ مختلف:

١,٦٪. وهكذا فإن الشركات المساهمة والشركات محدودة المسؤولية تمثل حوالي ٩٠٪ من مجموع المؤسسات الصناعية الإسرائيلية. وقد تمكنت من استقطاب أكثر من ٧٠٪ من العمالة الصناعية^(١).

وفي الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٨٥ ترافقت الزيادة الكبيرة في عدد العاملين مع هبوط في عدد المنشآت الصناعية، فارتفع متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة إلى ٢٩ عاملاً عام ١٩٨٥ أي ضعف ما كان عليه في بداية الفترة^(٢).

إلا أن استمرار التوسع الهائل في عدد المنشآت الصناعية (حيث تضاعف عددها بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥) أدى إلى تخفيض متوسط عدد العمال في المنشأة الواحدة إلى ٢١ عاملاً عام ١٩٩٥.

ويبين الجدول التالي توزيع المؤسسات الصناعية من حيث أحجامها على النحو التالي (عام ١٩٩٥):

متوسط عدد العمال لكل وحدة	النسبة من مجموع المؤسسات٪	عدد المؤسسات	النسبة من مجموع العمال٪	عدد العمال	فئة الحجم (عامل)
٢,٦	٤٥,٤	٨١٩٦	٥,٩	٢١٩٠٠	٤-١
٦,٥	٢١,٨	٣٩٣١	٦,٨	٢٥٥٠٠	٥-٩
١٣,٥	١٥,١	٢٧٣٣	٩,٨	٣٦٧٠٠	١٠-١٩
٢٤	٥,٦	١٠١٩	٦,٥	٢٤٤٠٠	٢٠-٢٩
٣٨	٥,٣	٩٥٢	٩,٧	٣٦٢٠٠	٣٠-٤٩
٧١	٣,٦	٦٤٨	١٢,٣	٤٦٠٠٠	٥٠-٩٩
١٥٨	٢,٤	٤٣٢	١٨,٣	٦٨٢٠٠	١٠٠-٢٩٩
٧٩٠	٠,٨	١٤٥	٣٠,٧	١١٤٦٠٠	٣٠٠ وما يزيد
٢٠,٦٦	١٠٠	١٨٠٥٦	١٠٠	٣٧٣٢٠٠	المجموع

المصدر: Statistical Abstract of israel T:14.2

١. Statistical Abstract of israel

٢. د. حسين ابو النمل - الإقتصاد الإسرائيلي، ص ٣٢٠.

واستناداً إلى الأرقام أعلاه نلمس مستوى التمركز الذي يميز الوحدات الصناعية الإسرائيلية. إذ إن ١٤٥ مؤسسة تستقطب أكثر من ٣٠٪ من اليد العاملة، وما لا يزيد عن ١٧,٧ من مجموع المؤسسات الصناعية الإسرائيلية تشغل أكثر من ٧٧,٥٪ من مجموع العمالة الصناعية.

وترسخ المقارنة بين مؤشرات عائدة لسنوات متعاقبة، الإنطباع بأن الصناعة الإسرائيلية تتحرك باستمرار نحو مزيد من التمركز وبوتيرة متسارعة، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد المؤسسات التي توظف ٥٠ عاملاً أو أكثر من ٨٣٣ مؤسسة عام ١٩٧٠ إلى ٨٧٧ مؤسسة عام ١٩٨٥، و ١٢٢٥ مؤسسة عام ١٩٩٥.

ويرتبط هذا التمركز أيضاً، لا سيما في السنوات الأخيرة، بمجموعة من الإصلاحات التي بوشر العمل بموجبها إبتداءً من العام ١٩٨٥، والتي أدت إلى إعادة هيكلة لم يسبق لها مثيل في الصناعة الإسرائيلية نجم عنها استبعاد الوحدات الصناعية ذات القدرات التنافسية المتدنية فيما تميزت المؤسسات التي نجت من إعادة الهيكلة بقدرة تنافسية أفضل ورسملة أكبر^(١) فارتفعت زيادة إنتاجيتها السنوية من معدل متوسطه ٢,١٪ بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ إلى ٤,٣٪ عام ١٩٩٠.

ويؤدي التمركز في المؤسسات الصناعية إلى مجموعة من الوفورات أهمها: وفورات الحجم ووفورات استخدام التقنية والتكنولوجيا الرفيعة والقدرة على القيام بأعمال التجديد والتطوير، إذ تبلغ حصة المؤسسات التي توظف أكثر من ٥٠ عاملاً من مجموع الإنفاق على البحث والتطوير في الكيان الإسرائيلي أكثر من ٩٢٪.

١. نقولا إيلي شماس، مستقبل لبنان الإقتصادي الإجتماعي أمام التساؤلات، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

وهناك علاقة واضحة بين كبر حجم المؤسسة الصناعية وبروز الصناعات الحديثة الكثيفة الإعتماد على التقنيات العلمية المتطورة، ففي الفروع الصناعية الإسرائيلية التالية: الصناعات الكيماوية، صناعة الأجهزة الألكترونية والكهربائية وصناعة الآلات، يبلغ متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة على التوالي: ٨٧، ٧٥، ٥ و ٢٥ عاملاً (المتوسط العام في الصناعة الإسرائيلية ٢٠،٥ عاملاً) وتبلغ حصة هذه الفروع من الإنفاق على البحث العلمي والتطوير ٨٢٪.

أما في لبنان، حيث ينقلب الحال، فقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية ٢٣٥١٨ مؤسسة عام ١٩٩٤ تشغل حوالي ١٤٠ ألف عامل وأجير، أي بمعدل وسطي مقداره ٦،٢٨ عامل للمؤسسة الواحدة^(١).

المعدل الوسطي لعدد العمال في الوحدة الواحدة	النسبة إلى مجموع العمال ٪	عدد العمال	النسبة إلى مجموع المصانع ٪	عدد المصانع	فئة الحجم (عمال)
٢،٤	٢٧،٤١	٣٨٢٩١	٦٧،٧٦	١٥٩٣٦	٤١
٦،٤	١٧،٢٤	٢٤٠٨٢	١٦،٠٣	٣٧٧٠	٩٥
١٣	١٤،٢٩	١٩٩٦٣	٦،٥٧	١٥٤٤	١٩١٠
٢٥	٩،٣١	١٣٠٠٢	٢،٢٢	٥٢١	٣٤٠
٤٠	٥،١	٧١٢٢	٠،٧٦	١٧٨	٤٩٠
٦٥	٧،٥٢	١٠٥١٠	٠،٦٨	١٦١	٩٩٠
١٢٦	٥،٠٨	٧١٠٣	٠،٢٤	٥٦	٢٤٩١٠٠
٤٩٠	١٤،٠٤	١٩٦١٥	٠،١٧	٤٠	٢٥٠
٢	٠،٢	٢٧٩٥	٥،٥٨	١٣١٢	غير محدد

١. المسح الصناعي، المرحلة التمهيدية، ١٩٩٤.

توضّح لنا أرقام الجدول مقدار التشتت الذي تعاني منه الصناعة اللبنانية لا سيما بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية الإسرائيلية، إذ إن أكثر من ٩٢٪ من المصانع توظّف أقل من ٣٥ عاملاً، كما أن الوحدات الصناعية كبيرة الحجم (أكثر من ٣٥ عاملاً) لا تستقطب أكثر من ٣٢٪ من مجموع العمالة الصناعية. ونجد أيضاً أن ٩١ مؤسسة صناعية فقط تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل و ٤١ مؤسسة تشغل ما يربو عن ٢٥٠ أجيلاً.

ثمة عنصر آخر يؤكد صغر الحجم أو يتسبب به، هو كون الوحدات الصناعية ذات شكل قانوني مبسّط، إذ إن ٨٦٪ من مجموع المؤسسات الصناعية تتخذ شكل مؤسسات أشخاص. وحتى في حالة شركات الأموال المقدّرة بـ ٢٤٦٣ فإننا نعثر على ١٥٤٤ شركة تضامن و ٥٤٨ (٢,٧٪) شركة محدودة المسؤولية و ٢٠٥ شركات مغفلة (١٪).

إن هذا الشكل القانوني الذي يعتبر إفرادياً للغاية مرتبط ارتباطاً أساسياً بطرق الإستثمار الصناعي وبالنزعة الفردية لدى المستثمر اللبناني.

ستستفيد إسرائيل إذا في الميدان الصناعي من ميزتين اثنتين يفترقهما لبنان: وفورات الحجم الكبير والوفورات التي يتسبب بها تحسن الأداء الإداري وتقدمه بفعل ما تسمح به آليه العمل في الشركات المساهمة الفعلية ووفورات الإستخدام الكثيف للتقنية الذي يميز الوحدات الكبيرة.

إستنتاج:

بناء على ما تقدم من عرض تتطابق مواصفات الصناعة الإسرائيلية مع معظم المعايير التي سبق ذكرها وتتقدم فيها. راجع جدول رقم ٩. لتكون أكثر تنافسية وبكثير إزاء الصناعة اللبنانية، رغم أن هذه الأخيرة لا زالت تستفيد وعلى نحو متناقض من عاملين اثنين: رخص اليد العاملة، وتدني نسبة الإقتطاعات الضريبية. ولا يتوقع لهذه المزايا الإستمرار مع التحوّلات

الإقتصادية المرتقبة أثناء عملية إعادة الإعمار، ومع التفاوت في مستويات الإنتاجية بين كل من البلدين.

ويتلاقى هذا الإعتبار ويتأكد مع شهادة حسن أداء لا سابق لها أعطتها مؤسّسة لا تشوبها شائبة، هي تجمّع المصارف السويسرية U.B.S للدولة العبرية بتصنيفها في المرتبة الثالثة بين الدول التي ستكون الأكثر قدرة على التنافس. ولا يترك مؤشر التنافسية المعتمد من مجال للشك، إذ انه يأخذ في الاعتبار بكل دقة ٧ ثوابت (سبقت الإشارة إليها)، وبموجبها رقيت القدرة التنافسية الإسرائيلية من المرتبة العشرين إلى المرتبة الثالثة. والجدير ذكره أنه في ترتيب البلدان المنتقاة لا يرد أي بلد آخر من بلدان الشرق الاوسط أو الأدنى باستثناء تركيا التي ارتقت بصعوبة فائقة من المرتبة السادسة والثلاثين إلى المرتبة الثالثة^(١).

ولكي تكتسب الصناعة اللبنانية قدرة تنافسية عليها أن تجهد بمكوناتها كلها لزيادة إنتاجيتها بأسرع مما تفعل منافساتها. ومن المعبر الإشارة إلى أن الإنتاجية البشرية في الصناعة الإسرائيلية حققت دفعة إلى الأمام، فارتفع معدّل نموّها السنوي من ١,٥٪ بين عامي ١٩٨١-١٩٨٥ إلى ٣,٣٪ عامي ١٩٨٦-١٩٨٧ ثم استقرت عام ١٩٩٥ على ٢,٢٪ بما يساوي أو يتجاوز النمو السنوي لإنتاجية العمالة الصناعية الأميركية^(٢).

والواقع أن الجودة العالية ليست باهظة الثمن، بل إن ضبط الجودة يؤدي إلى خفض التكاليف، وتلتقي الجودة والإنتاجية، ففي اليابان يعود ثلثا المكاسب في الإنتاجية إلى ثقافة الجودة التامة.

وفي الخلاصة، يعتبر الإنتاج الصناعي الإسرائيلي أكثر كفاءة وقدرة على

١. نقولا إيلي شماس، مستقبل لبنان الإقتصادي الإجتماعي أمام التساؤلات، ص ١٨٢.

Annual report, 1994T:2.2.٢

المنافسة من نظيره اللبناني. بل إن أسعار البضائع الإسرائيلية - كما يجزم الخبراء - ستقل عن أسعار معظم السلع الأجنبية والغربية المشابهة، فضلاً عن أن كلفة إنتاجها تتدنى بنسبة ٢٠٪^(١) عن كلفة إنتاج السلع اللبنانية دون أن نغفل عن كون تصدير السلع الإسرائيلية يتم بعد حصولها على منح تصدير مجزية تعزز قوتها في الأسواق.

رابعاً - إمكانات التبادل السلعي بين لبنان والكيان الإسرائيلي:

تنقسم الفروع الصناعية في «إسرائيل» إلى مجموعتين رئيسيتين:

الأولى: وتشمل الصناعات الخفيفة التالية: الأغذية، الملابس والنسيج، الجلود، الأخشاب، الورق والطباعة والنشر، ووصل مجموع أسهامها في توليد الناتج الصناعي عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٣٠٪ من إجمالي هذا الناتج، أما وزنها الصناعي فكان حوالي ٢٤٪ (الوزن الصناعي هو مؤشر مركب يبين أهمية الفرع في إطار القطاع ككل).

الثانية: وتضم صناعات ذات كثافة رأسمالية: المعادن الأساسية، الآليات والمعدات الصناعية، الكيماويات والزيوت، المطاط والبلاستيك وغيرها. واستأثرت عام ١٩٩٣ بحوالي ٧٠٪ من الناتج الصناعي ويقدر وزنها الصناعي بـ ٧٦٪.

وهناك ثلاث صناعات أساسية كان نصيبها من القيم المضافة الإجمالية في الصناعة عام ١٩٩٥ كالاتي: الكيماويات ٨,١٪، منتجات معدنية وآليات ٢٥,٧٪، معدات كهربائية والإلكترونية ٢٢,١٨٪.

أما أهم الصادرات الصناعية الإسرائيلية والتي تمثل ٩٠٪ من مجموع الصادرات فكانت نسبتها من إجمالي الصادرات كالاتي (١٩٩٥):

١. الشرق الأوسط إلى الحرب الاقتصادية - الإعمار والإقتصاد ١٥/١٠/١٩٩٣.

مأكولات وتبغ ٣,٣٢٪، نسيج ٥,٤٪، كيماويات ١٢,٥٪، ألماس مصنّع ٢٥,٨٪، مطاط ومواد بلاستيكية ٣,٩١٪، آلات ومعدات ٢٨,٣٤٪ وتشكل الألكترونيات ووسائل النقل الجزء الأكبر من صادرات الآلات.

وتتجه الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى المقاصد الرئيسية التالية (١٩٩٥): الولايات المتحدة الأميركية: ٣١,٦٧٪ من مجموع الصادرات، اليابان ٧,٤٪، الاتحاد الأوروبي ٣٠٪ (ألمانيا ٥,٥٪، فرنسا ٣,٦٪، إيطاليا ٣٪، بريطانيا ٥٪)، أي أن السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة تستقطبان حوالي ثلثي الصادرات الإسرائيلية المقدرة بـ ١٧,٢٢٣ مليار دولار.

أهم الواردات الصناعية الإسرائيلية حسب نسبتها من مجمل الصادرات عام ١٩٩٥: سلع إستثمارية ١٧,٥٪، ألماس ١٦,٤٦٪، سلع استهلاكية ١٢,٩٪، نפט ومشتقاته ٧,٨٪.

ويأتي ١٨,٦٪ من هذه الواردات من الولايات المتحدة، الجماعة الأوروبية ٥٢,٣٪ (ألمانيا ٩,٧٪ بلجيكا واللوكسمبورغ ١٢,١٧٪، بريطانيا ٨,٣٪، إيطاليا ٧,٨٪، فرنسا ٤,١٤٪) اليابان: ٣,٣١٪^(١).

وفي لبنان جاء ترتيب الفروع الصناعية حسب أهميتها على الشكل الآتي (وفي ما أظهره المسح الصناعي الذي أجرى عام ١٩٨٥)^(٢).

وقد قام لبنان عام ١٩٩٥ بتصدير المنتجات الصناعية التالية (نسب مئوية من مجموع الصادرات الصناعية): المواد الغذائية والمشروبات ١٠,٧٪، منسوجات وملبوسات ٢٥,٥٪، جلود وأحذية ٣٪، صناعات خشبية ١,٧٥٪، منتجات كيماوية وأدوية ١٥,٦٪ خشب ومنتجات خشبية ١,٨٪،

١. Statistical Abstract of Israel T:8.6, 8.7, 8.9, 14.10

٢. الكتاب الأبيض حول الإقتصاد اللبناني، ص ٧٦.

القيمة المضافة (نسبة من مجموع القيم المضافة)	معدل القيمة المضافة(*)	القيمة المضافة ملايين الدولارات	الفرع الصناعي
٢٦,٦٢	٪٣٥,٨	٩٩,٩٤	مواد ومعلبات غذائية
٢٦,١٢	٪٣٩,٢	٩٨,٠٦	المنسوجات والجلود
٨,١٤	٪٣١,٣	٣٠,٥٥	الخشب والاثاث الخشبي
٧,٤٣	٪٣٠,٣	٢٧,٨٨	الورق والطباعة
٣,٤٦	٢٧,٣	١٣,٠٠	الصناعة الكيماوية والمنتجات النفطية
٩,٥٦	٪٣٨,٧	٣٥,٩	المنتجات المنجمية غير المعدنية
١,٦٩	٪١٢,٧	٦,٣٦	صناعة المعادن
١٥,٩	٪٣٥	٥٩,٨٦	الآلات والمنتجات المعدنية
٠,٧٥	-	٢,٨١	الصناعة التحويلية
٠,٣٣	٪٣٦,٢	١,٢٥	الكهرباء والغاز والمياه

أدوات كهربائية ٣,١٦٪، مصوغات ذهبية ٢,٠٨٪، ورق ومصنوعات ورقية ٩,٢٪، إسمنت ٤,٥٪، ماكينات صناعية ٢,٥٪. وبلغ مجموع قيمة الصادرات الصناعية لهذا العام ٧٥٠ مليون دولار، أي حوالي ٩٠٪ من مجموع الصادرات^(١).

(*) القيمة المضافة هي الزيادة في قيمة البضائع المنتجة التي نجمت عن العملية الإنتاجية. وتحسب هذه القيمة على مستوى الإقتصاد الجزئي بطرح تكاليف المواد أو اللوازم والطاقة الكهربائية والوقود من قيمة المبيعات. وتشمل القيمة المضافة عادة أجور الأيدي العاملة وتكاليف البيع والإدارة وأرباح التشغيل، وعلى المستوى القطاعي تساوي مجموع القيمة المضافة المتحصلة في وحدات القطاع المختلفة وبالتالي قيمة مخرجات القطاع محذوفاً منها مدخلات الإنتاج من القطاعات الأخرى.

١. إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الإحصائية، ت ٢، ٩٦.

وقد اتجهت هذه الصادرات إلى المقاصد الآتية (عام ١٩٩١)^(١): السعودية ٢٦,٤٨٪ من مجمل الصادرات، العراق ٠,٩٨٪، الأردن ١١,٩٪، الكويت ٢,٦٨٪، سوريا ٩,٢٦٪، الإمارات ٣,٦٤٪، مصر ٥,١٪، (إجمالي البلدان العربية ٦٦,٠٣٪) أوروبا الغربية ٢٣,٦١٪.

وفي نهاية عام ١٩٩٦ كان توزيع الصادرات اللبنانية على مقاصدها كالاتي: البلدان العربية ٥٥٪، قارة أميركا ٦,٣٢٪، أفريقيا وآسيا، عدا الدول العربية: ٠,٨٥٪، أوروبا ٣٧,٢٪، أستراليا: ٠,٦٥٪.

أهم الواردات إلى لبنان عام ١٩٩١ (نسب مئوية من مجموع الواردات): مواد استهلاكية مختلفة ٤٠٪، وسائل نقل وتجهيزات خاصة بها ٣٥٪، مشتقات نفطية ٢٠٪، وقد بلغت قيمة الواردات عام ١٩٩٦: ٧٤٣٠ مليون دولار^(٢).

وجاءت إيطاليا على رأس قائمة المصدرين إلى لبنان، إذ مثّلت صادراتها إليه ١٣٪ من مجموع الواردات، تليها الولايات المتحدة ١٠,٦٪، فرنسا ٧,٦٪، ألمانيا: ٨,٤٪، سويسرا ٤,٠٥٪، تركيا ٢,١٪، بقية الدول الأوروبية ٢٢,٤٪، الدول العربية ٧,٨٪.

كيف ستدور المواجهة، أو كيف ستكون العلاقة بين القطاعين الصناعيين اللبناني والإسرائيلي، مع الأخذ بالحسبان الفارق النوعي والكبير بين كل منهما، إذ يمثل الناتج الصناعي الإسرائيلي أكثر من ٦ أضعاف مثيله اللبناني والصادرات الصناعية الإسرائيلية أكثر بـ ٢٢ مرة من الصادرات الصناعية اللبنانية.

١. الكتاب الأبيض، ص ٦٧.

٢. فرنسبوك، النشرة الفصلية الاقتصادية، العدد ١١، الفصل الرابع ١٩٩٦.

ستتصادف المنتجات اللبنانية في معظم الفروع منافسة ضارية من منتجات إسرائيلية مقابلة لما أظهره التحليل الأولي لمعايير المنافسة من تفوق إسرائيلي ساحق فيها، وستتمكن المنتجات الإسرائيلية هذه ببساطة من التغلغل إلى السوق اللبنانية واستغراقها وتحقيق مكاسب هامة على حساب الإنتاج الوطني إذا توفّر لها شرطان:

- الأول: بقاء إجراءات وتشريعات الحماية في لبنان على حالها.

- الثاني: حدوث تطبيع شعبي موازٍ للتطبيع السياسي.

لكن أين يكمن الخطر الإضافي الذي ستحملة السلعة الإسرائيلية على الصناعة اللبنانية في وقت تعمل فيه هذه الأخيرة تحت ظروف مشابهة، وفي ظل تدفّق حر للسلع الوافدة من مختلف أنحاء العالم.

بإمكاننا أن نتلمّس خطراً استثنائياً تمثله المنتجات الإسرائيلية ويفوق فيه مثيلاتها القادمة من أنحاء أخرى من العالم لأسباب أهمها:

- الجوار الجغرافي وانخفاض تكاليف الشحن والنقل إلى أدنى مستوى لها، فتتمتع السلع الإسرائيلية بمزايا تنافسية داخل السوق المحلي تفتقدها الواردات الأوروبية والأميركية التي تماثلها جودة ومتانة، ناهيك عن كون الصناعة الإسرائيلية مهيئة أصلاً للتصدير. إذ تصدر ما نسبته ٣٠,٥٪ من مجموع مبيعات القطاع و ٨١٪ من مجموع الناتج الصناعي، فيما تبلغ هذه النسب في لبنان على التوالي: ٢٠,١٪ فقط و ٤٣,٥٪ فقط.

وبمراقبة خريطة توزيع الوحدات الصناعية الإسرائيلية يتّضح أن ٢٦٪ منها متواجدة على مسافة تقل عن ٤٠ كلم من الحدود اللبنانية، أي أنها تتخذ انتشاراً جغرافياً بالنسبة إلى السوق اللبنانية يضعها على قدم المساواة مع السلع اللبنانية لو أغفلنا وجود الحدود الدولية. ويلاحظ في حجم الوحدات الصناعية المنتشرة في هذه المناطق أنها أكبر الوحدات حجماً، إذ يبلغ المعدّل الوسطي لعدد العمال في المنشأة الصناعية الواحدة في المناطق الشمالية: ٥٢

عاملاً / منشأة، وفي منطقة حيفا: ٣٨ عاملاً / منشأة بينما لم يتجاوز المعدل العام عن ٣٢ عاملاً / منشأة عام ١٩٩٣ و ٢٠ عاملاً عام ١٩٩٥.

- السياسة الإغراقية التي قد تعتمد اليها «إسرائيل» في اختراقها السوق الوطني والعواقب الوخيمة الذي سيتركه ذلك على الصناعة المحرومة أصلاً من إجراءات الحماية المناسبة. والتي لا يتوقع تعزيزها بسبب اتباع سلوك إقتصادي محلي ينسجم مع مزيد من التحرير في قيود التجارة الخارجية.

- إنخفاض أسعار البضائع الإسرائيلية عن أسعار البضائع الغربية المشابهة والدعم الحكومي الذي تلقاه بطرق متعددة والذي يفضي عادة إلى تحسين إضافي في أسعارها، لا سيما وأن منتجات المحيط أقل جودة بما لا يقاس، وقد سبقت الإشارة إلى أن المعايير العالمية الموثوقة منحت الإقتصاد الإسرائيلي درجة متقدمة جداً.

أما أهم الفروع الصناعية المتماثلة في كل من لبنان و«إسرائيل» والتي ستعاني في الأول من تهديدات إثر رفع المقاطعة فهي:

صناعة المجوهرات والمصوغات الذهبية، الملابس والمنسوجات، الخشب والأثاث، الورق والطباعة، الإسمنت ومواد البناء، المواد الغذائية واللحوم المصنّعة، الماكينات الصناعية والمصنوعات المعدنية. بل إن حوالي ٩٠٪ من المنتجات الصناعية اللبنانية تقابلها صادرات صناعية إسرائيلية مماثلة (الجدول رقم ١).

إلا أن هناك صناعات ستتمكن من المنافسة وهي:

صناعة المفروشات(*): وهي صناعة عريقة تتميز بإنتاج رفيع من الإتقان،

(*) أرقام هذه الفقرة وما يليها مستقاة من:

- المسح الصناعي ١٩٩٤.

- ملف من إعداد جمعية الصناعيين حول بعض الفروع الصناعية.

- Statistical Abstract of israel.

وتشمل ٦٨ سلعة. وتقدر القيمة المضافة في هذا القطاع بحسب المسح الصناعي عام ١٩٨٥ بـ ٣٣٪ إلا إنها انخفضت عام ١٩٩٣ إلى ٢٧٪ بسبب عدم تمكّن هذه الصناعة من الإستغلال الأمثل لاستطاعتها الإنتاجية وللمنافسة الشديدة، لا سيما من إيطاليا والدول المجاورة خلال سنوات الحرب وفتان الإستيراد، وتقدر المدخلات الوطنية في إنتاج المفروشات كحد أدنى بـ ٦٥٪.

- الصناعات الخشبية: وتشمل ٤٢٦ سلعة، ويسد إنتاجها حاجات السوق المحليّة مع فائض للتصدير، إلا أن هذا القطاع يعمل بما يتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من طاقته الإنتاجية، الأمر الذي خفّض القيمة المضافة من ٥٢,٤٪ عام ١٩٨١ إلى ٣٦,٢٪ عام ١٩٨٥.

إن مضاعفة الإنتاج في هذا القطاع يفسح في المجال أمام تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة.

- الصناعات الجلدية: وهي صناعة بعضها قديم كالدباغة وبعضها حديث كالمصنوعات الجلدية التي تتبع في إنتاجها أحدث تقنيات الإنتاج وتكفي الإستهلاك المحليّ مع فائض للتصدير، وتقدر القيمة المضافة في هذا القطاع بـ ٥٦,٥٪ للدباغة، ٥٢,١٪ للمصنوعات الجلدية والتي تتميز مدخلاتها بأنها وطنية بمعظمها.

- صناعة الورق: وهي من الصناعات الأساسية في لبنان. وقد تطورت فيه خلال السنوات الأخيرة أفقيّاً وعمودياً ويغطي إنتاجها معظم احتياجات لبنان وتراعى في إنتاجها المواصفات العالمية.

ينتج هذا القطاع ما مجموعه ٥٤ نوعاً من السلع وتبلغ القيمة المضافة فيه ٤٤,٩٪ رغم أنه يعمل بنصف طاقته الإنتاجية.

- صناعة أدوات التجميل والعطور: وتتميز هذه الصناعة بأنها ذات قيمة مضافة مرتفعة تتراوح بين ٣٠٪ و ٧٠٪ وتعمل بحوالي ٦٥٪ من

طاقتها الإنتاجية. وستتضرر هذه الصناعة كثيراً جراء رفع الحماية عنها.

تتميز هذه الصناعات بصورة إجمالية بعدم حاجتها إلى تكنولوجيا متطورة فتكتفي بتشغيل نسبة عالية من اليد العاملة مقابل نسبة قليلة من المعدات، كما أنها لا تحظى بأولوية كبيرة في القطاع الصناعي الإسرائيلي نظراً إلى ارتفاع كلفتها. وتمتاز هذه الصناعات في لبنان من جهة أخرى بأنها ذات قيمة مضافة عالية ومدخلات وطنية كثيفة.

ويتوقع للتطبيع أن يمثل تحدياً خطيراً للصناعات التالية:

- **صناعة النسيج والألبسة:** وتحتاج هذه الصناعة إلى رأسمال ضخم وعمال مهرة وتقنية عالية ومواد أولية مستوردة تتغير أسعارها باستمرار وهي الآن عرضة للمضاربة الأجنبية.

يبلغ عدد المصانع في هذا الفرع ٣٨٣٤ مؤسّسة بينها ٧٠٪ محترفات صغيرة يقل عدد العمال فيها عن ٤ و ٩٠٪ منها لا يتجاوز عدد عماله الـ ٢٠ عاملاً. وهناك ١٥ مؤسّسة في هذا الفرع الصناعي فقط يعمل فيها أكثر من ١٠٠ عامل وبالمقابل فإن ٨٦٪ من مصانع الألبسة والنسيج في الكيان الإسرائيلي يزيد عدد عاملها عن ٥ عمال.

- **صناعة الآلات والمعدات:** وتعتبر هذه الصناعة من القطاعات الدافعة لقطاعات صناعية أخرى ورغم أنها في لبنان صناعة رأسمالية حديثة، إلا أنه لا طاقة لها على منافسة القطاع المماثل في الكيان الإسرائيلي.

وبملاحظة حجم الوحدات الصناعية في القطاع نتبين مدى ضعف التكوين المؤسّسي له في لبنان. إذ توظف أقل من ٥ عمال حوالي ٦٠٪ من مجموع وحداته وتشغل ٦ من مصانعه فقط أكثر من ١٠٠ عامل في حين أن أكثر من ٨٧٪ من مجموع وحدات هذا القطاع في الكيان الإسرائيلي تشغل ٥ عمال أو يزيد.

ويعوز هذه الصناعة أكثر من غيرها العمالة الماهرة والتقانة العالية وهو ما يؤكد الشكوك حول إمكانية صمودها أمام المنافسة الإسرائيلية.

- الصناعات الإلكترونية والكهربائية: فيما خص هذه الصناعة الحديثة والعالية التقنية فإن الإختلاف نوعي وكبير فيها بين كلا الفرعين اللبناني والإسرائيلي إذ إننا لا نصنع سلعاً إستهلاكية كالتلفزيون والفيديو ثم إن المنتجات الإسرائيلية في هذا الفرع تستهدف منافسة الدول الرائدة كتيوان ودول جنوب شرق آسيا وليس لبنان، وينطبق الأمر نفسه على قطاع الصناعات الكيماوية. لكن ذلك لا ينفي وجود أخطار أخرى أكثر أهمية، إذ إن التطبيع سيضعف من الصعوبات التي تعترض تطوير صناعة الكهربائيات والألكترونيات في لبنان والتي تبدو مناسبة وملائمة للمعطيات الإقتصادية المتوفرة فيه من حيث صغر حجم وحداتها والتدني النسبي للرسميل التي تتطلبها.

وبناءً على ما تقدّم فإن ما يقارب من نصف الصناعات اللبنانية سيلحق بها التطبيع تهديد حقيقي.

وتحاول بعض الدراسات التخفيف من فداحة الأخطار المتوقعة من فتح الحدود أمام السلع الإسرائيلية، إذ ترى في المواد الغذائية في «إسرائيل» مواداً فلكلورية تابعة للمستهلك وخاضعة لمزاجه وإن صناعة النسيج والألبسة لا تتناسب مع الذوق العربي واللبناني.

لكن إحدى مسلّمات إقتصاديات ما بعد السلام هي قيام «إسرائيل» بإحداث تعديلات أساسية في إقتصادها بغية جني أقصى حصيد من ثمار رفع المقاطعة والإستعداد لخيار السوق الشرق أوسطية الذي تدعو إلى إقامتها. وسيزيد من سهولة تحقيق الأهداف ما سبقت الإشارة إليه من أن ٥٠٪ من الطاقة الإنتاجية في الوحدات الصناعية الإسرائيلية عاطلة بسبب

ضيق السوق (أي أن الناتج الصناعي الإسرائيلي يمكن أن يرتفع إلى ٤٠ مليار دولار دون تنفيذ إستثمارات إضافية).

وستعمد «إسرائيل» إلى تأسيس مشاريع بغرض جذب الإستثمار العربي والدولي كإنشاء فروع تقليدية كانت غائبة بسبب تعذر التسويق كصناعات الإسمنت والحديد والزجاج.

وباختصار فإن التسوية ستضاعف من معاناة الصناعة اللبنانية في موطنها الأصلي وستطارد المنتجات الإسرائيلية الصادرات اللبنانية في الأسواق العربية التي تستوعب حوالي ٦٠٪ من هذه الصادرات والتي يتكوّن معظمها من منتجات الصناعات الخفيفة كالملبوسات والنسيج والمواد الغذائية والأحذية. وتبين قائمة الصادرات الإسرائيلية قيام «إسرائيل» بتصدير سلع كهذه إلى أسواق بعيدة نسبياً، الأمر الذي يشير إلى قدرتها على تحويل جزء منها إلى الأسواق العربية المحيطة. فيما يظهر الجدول رقم (٧) أن كفاءة الصادرات الصناعية اللبنانية تقريباً لها مثيل بين الصادرات الصناعية الإسرائيلية والتي تتفوق عليها كثيراً من ناحية الكم.

فأسواق دول النفط العربية التي تستقبل أكثر من ثلث الصادرات اللبنانية تثير اهتماماً إسرائيلياً كبيراً نظراً إلى القوة الشرائية الهائلة التي تميز أسواقها.

ولو أخذنا الأردن كمثال على ما سيؤول إليه حال التبادل بين لبنان والدول العربية (وهو الذي تربطه بلبنان علاقات إقتصادية نشطة والذي يتوقع له بعد التسوية أن يضمه مع الكيانين الفلسطيني والإسرائيلي نطاق إقتصادي واحد قد يكون سوقاً حرة محدودة تمثل نواة النظام الإقليمي) فإننا سنرى النتائج التالية:

بلغت قيمة الصادرات اللبنانية إلى الأردن خلال العام ١٩٩١ حسب

إحصاءات غرفة التجارة والصناعة اللبنانية^(١) حوالي ٣٧,٥ (*) مليون دولار بينها حوالي ٤٢ مليوناً تقريباً صادرات صناعية. وسيطلعنا الجدول التالي على مستقبل هذه الصادرات فيما لو فتحت الحدود بين الكيان الإسرائيلي والأردن.

المنتج المصدر من لبنان إلى الأردن	القيمة مليون دولار	قيمة مجمل الصادرات الإسرائيلية من المنتج نفسه (مليون دولار)
أغذية ومشروبات	١٦,٩١٥	٢٤١,٤ (+تبغ)
حديد ومصنوعاته	٣,٢٢٩	٧٠,٨ (معادن)
البلاستيك ومنتجاته	٢,٧٧	١٤٥,٩
مواد كيميائية لأسمدة	٢,٥٤٩	٧٦٠,٣
شحوم ودهون	١,٨٩٠	
زجاج ومصنوعاته	١,٧٢٠	
آلات صناعية	١,٦٧٠	١٣٧,٨
آلات كهربائية	١,٤٦٥	
ملابس	١,١٩٤	٢٦٠

يشير الجدول بوضوح إلى مدى أهمية الإحتمال الذي يرجح حلول السلع الإسرائيلية تماماً محل السلع اللبنانية في السوق الأردنية، فقيمة السلع اللبنانية المصدرّة إلى الأردن ضئيلة جداً إزاء القيمة الكبيرة للصادرات الإسرائيلية التي بوسعها إحتلال مكانة السلع اللبنانية دون جهد يذكر، خصوصاً وأن معظم السلع اللبنانية التي يستوردها الأردن تصدر «إسرائيل» مثيلاً لها.

١. الديار، ١٤/٤/١٩٩٣، العرب يشترون ٩٠٪ من الصادرات.

(*) بلغت قيمة الصادرات اللبنانية إلى الأردن عام ١٩٩٥ حوالي ٣٠ مليون دولار وعام ١٩٩٦ حوالي ٥٥ مليون دولار (النشرة الإحصائية، ص ٥٨-٥٩).

وستبذل «إسرائيل» على أي حال جهوداً جبارة لتعزيز قواعدها داخل الأسواق العربية كافة هرباً من الشروط التنافسية المتشددة التي تلاقىها في البلدان الغربية (التي يزيد من وطأتها تعزيز التكتلات الإقتصادية الكبرى) وسترسخ هذه الجهود ضالّة حركة التبادل الداخلية بين البلدان العربية.

ولسنا هنا في وارد التأكيد على تزامن التسوية وتسببها بانهيار شامل في الصناعة اللبنانية التي يمكنها المحافظة على قدر من الاستقرار فيما لو أخذت مجموعة من الإجراءات الإحترازية التي تتناسب مع المرحلة القادمة، ولن يتسنى اتخاذ تلك التدابير بمعزل عن تحولات أساسية في الإستراتيجيات الإقتصادية المعتمدة وعن تعديلات جذرية أخرى في فهم مبدأ الحرية الإقتصادية.

إلا أن تشديد إجراءات الحماية التي تجري المطالبة بها واحدة من أهم بنود الخطة الوقائية ستصطدم بالسياسة الدولية التي تلاقى رواجاً متزايداً وتسعى بقوة إلى تفكيك أنظمة الحماية وبعث حرية التجارة بطريقة لا تلائم عادة ظروف وشروط التنمية في دول العالم الثالث. كما أن استعمال القيود الجمركية سيكون شاملاً وسيفضي التماضي فيه إلى جر الدول التي تمثل سوقاً للصادرات اللبنانية إلى معاملته بالمثل.

ويغلب الظن - بناءً على سياسة الإعمار المتبعة - بقاء السياسات الإقتصادية على حالها. فلن تنال الصناعة الرعاية الحكومية المميزة التي تنادي بها ولن تحقق أياً من مطالبها الملحة والعادلة والتي ستغدو أكثر إلحاحاً إثر إقرار التسوية.

ولن يكون بوسع لبنان أمام المد الإقتصادي الإسرائيلي وفي سبيل المحافظة على ما تبقى له من أسواق عربية لا يظل أمامه سوى توثيق الصلات الثنائية مع كل دولة عربية على حدة، والتأكيد على الإجراءات المباشرة التي تنص عليها عادة الإتفاقيات التجارية لنشهد تسابقاً محموماً مع «إسرائيل» في هذا الإتجاه فيما لو لم تقم السوق الإقليمية الواسعة.

خلاصة:

هناك انعكاسات ونتائج للتسوية يصعب تلافيتها ويجب الإستناد إلى وجودها أثناء الحديث عن مستقبل القطاع الصناعي اللبناني في ظل التسوية أهمها:

- ضيق السوق الداخلي أمام المنتجات الصناعية الوطنية .

- تقلص الأسواق العربية وإنخفاض ميل الطلب لديها على الصادرات الصناعية اللبنانية، بسبب مزاحمة السلعة الإسرائيلية المماثلة والتي تحظى بالمواصفات نفسها التي تدفع إلى استيراد السلعة اللبنانية، خصوصاً بعد انتقالها إلى الإستعمال المكثف لليد العاملة العربية الرخيصة، وتزيد عليها بالمتانة والجودة .

- حلول الواردات الإسرائيلية محل بعضٍ من واردات الدول الصناعية في لبنان، إلا أنها لن تتمكن من الحلول محل المنتجات التي تتميز بميزة أجور عمل شديدة الإنخفاض كتلك الوافدة من جنوب شرق آسيا والتي تقل مستويات الأجور فيها عن نصف متوسط أجر اليد العاملة في منطقة الشرق الأوسط .

- تضائل التوقعات بازدهار فروع صناعية تعتمد على الخبرات العلمية كصناعة الألكترونيات والكهربائيات وبعض الصناعات الكيماوية .

- إزدياد تبعية الصناعة اللبنانية إلى الصناعة الإسرائيلية مع الزمن ويمكن لها أن تتخصص في أنشطة محددة ذات ترابط خلفي أو أمامي بالفروع الإسرائيلية .

- عدم استفادة القطاع الصناعي اللبناني من التفاوت بين مستويات الأجور في إسرائيل ولبنان لميل متوسط الأجور فيه إلى الإرتفاع بفعل ارتفاع تكاليف المعيشة والتوقعات الإقتصادية المستقبلية، وللتفاوت الكبير في الإنتاجية .

- ربما اتجهت العمالة اللبنانية، خصوصاً العاملة في الحقول الإنتاجية إلى الهجرة بكثافة إلى «إسرائيل» للعمل بشروط مجزية أكبر فيما لو تم تنظيم حركة عبور وانتقال الأفراد ولاقى ذلك قبولاً شعبياً، خصوصاً وأن جزءاً كبيراً من منشآت القطاع الصناعي يتمركز على مقربة من الحدود اللبنانية- الفلسطينية، وسيؤد إتهاً للعمل غير الماهر هناك وتحققها لمكاسب مرتفعة بالمقارنة مع ما هو سائد في الوطن سيولد اتهاً متزايداً للابتعاد عن ارتياد مجالات التخصص ومزيداً من التدني في مستوى مهارة اليد العاملة فيساهم ذلك بحدود معينة في حرمان لبنان من تجهيز قاعدة علمية ضرورية.

- هنالك خشية من أن تعمد «إسرائيل» إلى شراء مؤسّسات عربية ولبنانية حساسة رغبة بالسيطرة على إقتصادياتها الداخلية، وتفوق الحرية التي يمنحها التشريع اللبناني للأجانب ما تمنحه لهم الدول العربية الأخرى.

جداول ملحقة

جدول رقم (١) تطور توزيع الصادرات الصناعية الإسرائيلية في الأعوام ١٩٦٧، ١٩٨٥، ١٩٩٥ ونسبة كل منها إلى مجمل الصادرات

القيمة			(مليون دولار)			(نسب مئوية)
الصف	١٩٦٧	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٦٧	١٩٨٥	١٩٩٥
إجمالي الصادرات الصناعية	٤١٨,٩	٥٦٦٣,٦	١٧٢٢٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبتها من مجموع الصادرات	٧٥,٥	٩٠	٩٠	٧٥,٥	٩٠	٩٠
المواد المنجمية	٢٨,٨	٢٤١,٤	٣٠٥	١٢,٤	٥,٧	١,٧
مأكولات وتبغ	٣٦,٩	٣٧٧,٣	٦١٦,٨	١٦	٨,٩	٣,٥
نسيج	٤١,٢	١١٤,٨	١٠٣٦	١٨,٨	٢,٧	٦
ملابس	١٠,٨	٢٦٠,١		٤,٧	٦	
جلود	١,٥	٤,١	-	٠,٦	٠,١	-
خشب	٨,٦	٢٩,٨		٣,٨	٠,٧	
ورق	٢	٧٠٧	١٢٥,٣	٠,٨	٠,٢	٠,٧
مطبوعات	٣,٥	١٧,٥		١,٥	٠,٤	
مطاط وبلاستيك	١٢,٥	١٤٥,٩	٧٤٦	٥٠٥	٣,٤	٤,٣
كيماويات وزيوت	٣٦	٧٦٠,٢	٢٣٦٩	١٥,٩	١٧,٩	١٣,٧
منتجات غير معدنية	٤,٨	١٤,١	٧٦,٤	٢	٠,٣	٠,٤
معادن قاعدية	٤,٢	٧٠,٨	١٨٤,٨	١,٨	١,٦	١
منتجات معدنية	٥,٣	٥٠٧,٥	٥٠٥,١	٢,٣	١٢	٢,٩
آليات	١٣,٦	١٣٧,٨	٢١٤٧ (*)	٦	٣,٢	١٢,٤٦
الكثرونيات	٣	٧٩٣,٥	٢٧٠٠ (**)	١,٣	١٨,٨	١٥,٦
وسائل نقل	٧,٥	٤١٤,٣	٦٨٣,٣	٣٠٣	٩,٨	٣,٩
متفرقات	٥,٧	٣٣,٧	٩٢,٤	٢,٩	٧,٩	٠,٥
ألماس	٢٢٥,٩	١٤٣٢,٧	٤٩٢١	٤٦		٢٥
			٢٨,٥			

المصدر: للعامين ١٩٦٧، ١٩٨٥ و١٩٩٥: حسين أبو النمل، الإقتصاد الإسرائيلي، ص ٢٨٧ (جدول ١٠-٢).

Statistical Abstract of Israel T:8.7:١٩٩٥

(*) يحتسب هذا الرقم للعام ١٩٩٥ إضافة إلى الآليات، تجهيزات صناعية متفرقة.

(**) يمثل هذا الرقم مجموع الصادرات من الكثرونيات والكهربائيات.

جدول رقم (٢)

تطور صافي الواردات والصادرات الإسرائيلية إلى جميع أنحاء العالم بين عامي ١٩٩٥ و١٩٧٠

السنة	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	نسبة الصادرات إلى الواردات %
١٩٧٠	١٤٦٢	٧٧٨,٧	٥١,٢
١٩٨٠	٧٩٩٤,٧	٥٥٣٧,٥	٦٧,٤
١٩٨٥	٨٣١٩,٦	٦٢٦٠,٤	٧٥,٩
١٩٨٧	١١٩٢٠,٦	٨٤٥٤,٤	٧١,٦
١٩٩٠	١٥٣٢٥,٥	١٢٠٧٩,٨	٧٦,٨
١٩٩١	١٦٨٩٢	١١٨٩١,٣	٦٧,٣
١٩٩٢	١٨٧٨٧,١	١٣١٣٢,٣	٦٧,٣
١٩٩٣	٢٠٤٨١,٩	١٤٨٢٥,٥	٦٩,٧
١٩٩٤	٢٣٧٠١,١	١٧٠٠٥,٧	٦٨,٧
١٩٩٥	٢٨٢٨٥,٨	١٩٠٤٦,١	٦٤,٠٠

المصدر: Statistical Abstract of israel T:14.10

جدول رقم (٣)

توزيع إجمالي الواردات والصادرات الإسرائيلية على المناطق الرئيسية في العالم عام ١٩٩٥

المنطقة	الواردات %	الصادرات %
أوروبا (عدا السوق الأوروبية المشتركة)	٩,٤	٧
السوق الأوروبية المشتركة	٥٢,٣	٣٢
آسيا	١٠	٢٠
أفريقيا	١,٤٥	١,٨٥
أميركا (عدا الولايات المتحدة)	١,٦	٣,٥
الولايات المتحدة الأميركية	١٨,٦	٣٠,١

المصدر: Statistical Abstract of israel T: 8.5

جدول رقم (٤)

توزيع الناتج الصناعي الإجمالي على الفروع الصناعية الإسرائيلية
مقارنة بين فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ والعام ١٩٩٣

الفرع الصناعي	١٩٨٣-١٩٨٤ %	١٩٩٣ %	الناتج الصناعي ملايين الدولارات (١٩٩٣)
المناجم والمحاجر	٤,٧	٣,١٨	٣١٨,٥
صناعات غذائية وتبغ	١٣,٤	١١,٤	١١٤٠
منسوجات وملابس	٦	٧,٦	٧٦٣
خشب	٢,٣	٢,٧	٢٦٨,٥
ورق	٢,٢	٢,١١	٢١١,١
طباعة ونشر	٤,٢	٥,١٥	٥١٣,٥
مطاط وبلاستيك	٤,٨	٥,٨	٥٨٣,٧
كيماويات وزيوت	١٠,٤	١١,٥	١٠٧٩
منتجات غير معدنية	٤,٤	٤,٢	٤١٨
معادن قاعدية	٢,٢	١,٨	١٧٨
آليات	١٥,٧	٢,٩	٢٩٤
معدات كهربائية والكترونية	١٨,٥	٢٢,٢	٢٢١٤,٨
منتجات معدنية	-	١١	١١٠٣,٦
معدات نقل	٧,٦	٥,٨	٥٨١
متفرقات		٣	٣١٧,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	٩٩٨٤

المصدر: Statistical Abstract of Israel T:14.10

جدول رقم (٥)
توزيع إجمالي الواردات والصادرات الصناعية الإسرائيلية على دول رئيسية
عام ١٩٩٥ (نسب مئوية)

الصادرات %	الواردات %	الدولة
٣١,٦٧	١٨,٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٥,٥	٩,٧٥	ألمانيا
٤,٥	١٢,١٧	بلجيكا واللوكسمبورغ
٥	٨,٢٧	بريطانيا
٣	٧,٨	إيطاليا
٧,٤	٣,٣	اليابان
٣,٦	٤,١	فرنسا
٥,٥	-	هونغ كونغ

المصدر: Statistical Abstract of israel T: 8.6, 8.9

جدول رقم (٦)
معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي الإسرائيلي

الرقم القياسي ١٠٠:١٩٨٩	السنة	الرقم القياسي ١٠٠:١٩٨٣	السنة
١٠٦,٣	١٩٩٠	١٠٤,٩	١٩٨٤
١١٣,٥	١٩٩١	١٠٧,٩	١٩٨٥
١٢٢,٨	١٩٩٢	١١١,٨	١٩٨٦
١٣١,١	١٩٩٣	١١٧,٢	١٩٨٧
١٤٠,٩	١٩٩٤	١١٣,٥	١٩٨٨
		١١١,٧	١٩٨٩

المصدر: Statistical Abstract of israel T: 14.4

جدول رقم (٧)

مقارنة بين كل من الصادرات الصناعية اللبنانية والإسرائيلية لعام ١٩٩٥ (ملايين الدولارات)

الصادرات الإسرائيلية	الصادرات اللبنانية	المنتج
٣٠٥,١	١٥,٦ (*)	المواد المنجمية
٦١٦,٨	٣٦,٦	مأكولات وتبغ ومياه ومشروبات
١٠٣٦	٩٦,٤	نسيج وملابس وجلود
١٢٥,٣	٦,٢٥	أخشاب ومصنوعات خشبية
	٣١٠,٦	ورق ومنتجات ورقية
٧٤٦	١٠	مطاط وبلاستيك
٢٣٦٩	٥٣,٧	كيماويات وزيوت
٧٦,٤	-	منتجات غير معدنية
١٨٤,٨	-	معادن قاعدية
٢١٤٧	٨,٥	آليات والآت
٢٧٠٠	١٠,٩	الالكترونيات وكهربائيات
٦٨٣,٣	-	وسائل نقل
٥٠٥,١	٤٢	منتجات معدنية
٤٩٣١ (ألماس)	٧,١٥	مجوهرات
٩٢,٤	٤,٢٨	متفرقات

المصدر: مديرية الإحصاء المركزي، النشرة الإحصائية، ت٢، ١٩٩٦، ص ١٤-١٥.

Statistical Abstract of Israel T: 8.7.

جدول رقم (٨)

جدول مقارنة بين الناتج الصناعي اللبناني والصادرات الصناعية الإسرائيلية المقابلة لعام ١٩٨٥ (مليون دولار)

التصدير الإسرائيلي للمنتج	الناتج اللبناني من المنتج	المنتج
٣٧٧	٩٩,٩٤	مواد غذائية
٣٦٨	٩٨,٠٦	منسوجات وجلود
٢٩	٣٠,٥٥	خشب وأثاث
٢٦,٢	٢٧,٨٨	الورق والطباعة
٧٦٠	٣٧,٠٠	الصناعة الكيماوية والمنتجات النفطية
٢٤٠	٣٥,٩٠	المنتجات المنجمية
١٣٧,٧	٥٩٠,٦٨	الآلات

(*) إسمنت أبيض وأسود.

جدول رقم (٩)

عرض شامل للمؤشرات الاقتصادية المقارنة بين كل من القطاعين الصناعيين اللبناني والإسرائيلي (١٩٩٥)

المؤشر	لبنان	الكيان الإسرائيلي	المؤشر المقارن لبنان / الكيان الإسرائيلي	الوجهة التنافسية (*)
الناتج المحلي الإجمالي	١١,٢ مليار دولار	٨٦,٨ مليار دولار	٠,١٣	×
الناتج الصناعي الإجمالي	١,٨٢ مليار دولار	١٦ مليار دولار	٠,١١	×
نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج الإجمالي	٪١٦,١	٪١٨,٨	-	×
مجموع مبيعات القطاع الصناعي	٣,٧٢ مليارات دولار	٢٨ مليار دولار	٠,١٣	
الناتج الصناعي / المبيعات	٪٤٩	٪٥٧,١	-	×
العمالة الصناعية	١٤٥٠٠٠ عامل	٣٧٣٠٠٠	٠,٣٨	-
العمالة الصناعية / العمالة الإجمالية	٪١٢,٥	٪٢٠,٧	-	
التسليفات للصناعة	٨٦٠ مليون دولار	١٠٤٣٠ مليون دولار	٠,٠٨	×
نسبة التسليفات للصناعة من مجموع التسليفات	٪١٣	٪١٨,٩	-	×
حجم عمليات البورصة	٦٧,٦ مليون دولار	٣٣١٠٠ مليون دولار	٠,٠٢	×
الإستثمار الصناعي	٥٨,٩ مليون دولار	٤٠٠٠ مليون دولار	٠,١٤	×
المستوردات من الآلات	٣١٥ مليون دولار (١٩٩٦)	٣٤٦٨,١ مليون دولار	٠,٠٩	×
الإنفاق على البحث والتطوير في الحقل الصناعي	-	٧٥٠ مليون دولار	-	×
نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٠,٠١	٪٢,٣	-	×
طول الطرقات البرية	٧٠٠٠ ± كلم	١٤٧٠٠ كلم	٠,٤٧	×
معدّل عدد الشاحنات والعربات الخاصة للكلم من الطرقات	١٦٧ سيارة/كلم	٩٩,٢ سيارة/كلم	-	×
عدد الوحدات الصناعية	٢٢١٠٧ (وحدة)	١٨٠٥٦ (وحدة)	١,٢٢	×
متوسط عدد العمال للوحدة الصناعية الواحدة	٦,٥ عامل/وحدة	٢٠,٧ عامل/وحدة	٠,٣١	×
نسبة الوحدات التي تشغل أكثر من ٥٠ عاملاً	٪١,٥	٪٦,٧	٠,٢٢	×
نسبة العاملين في الوحدات التي تشغل أكثر من ٥٠ عاملاً	٪١,١	٦١,٣	٠,٠١٨	×

تابع جدول رقم (٩)

المؤشر	لبنان	الكيان الإسرائيلي	المؤشر المقارن لبنان / الكيان الإسرائيلي	الوجهة التنافسية (*)
نسبة الوحدات التي تشغل أقل ٥ عمال	٪٦٧,٧٦	٪٤٥,٤	١,٤٩	×
نسبة العاملين في الوحدات التي تشغل أقل من ٥ عمال	٪٢٧,٤١	٪٥,٩	٤,٦	×
نسبة الشركات المساهمة والشركات محدودة المسؤولية من إجمالي الوحدات الصناعية	٪٣,٧	٪٩٠	٠,٠٤١	×
نسبة الإقطاء الضريبي إلى الناتج القومي	٪١٥	٪٤١	٠,٣٦	+
تكاليف الطاقة الكهربائية	٩ سنت كيلوات / س	١٢,١٠ سنت كيليووات / س	-	+
كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية (**)	٤,٨١,٨١ ك.و.س	٠,٦٥ ك.و.س	-	×
نسبة اليد العاملة ذات المستوى العلمي والتقني المتقدم	٪٨	٪٢٠	٠,٤	×
القوى العاملة الصناعية التي تفتقر إلى التدريب	٪٣٢	٪٢,٤	-	×
مخصّصات الأجور الإجمالية في القطاع الصناعي	٤٥٣ مليون دولار	٦٩٥٠ مليون دولار	٠,٠٦٥	
متوسط أجر العامل الصناعي الواحد	٤١٦٤ \$ / سنة	١٨٥٠٠ دولار / سنة	٠,٢٢	+
حصة العامل من الناتج الصناعي (الإنتاجية)	١٢٥٠٠ دولار	٤٠٠٠٠ دولار	٠,٣١	×
حصة المؤسسة الصناعية الواحدة من الناتج الصناعي	٨٢٠٠٠ دولار	٨٢٠٧٥٠ دولار	٠,٠٩٨	×
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	٪٩٠	٪٩٠	-	
القيمة الإجمالية للصادرات الصناعية	٧٥٠ مليون دولار	١٧٢٢٣ مليون دولار	٠,٠٤٣	
نسبة الصادرات ذات الكثافة العلمية والرأسمالية من مجموع الصادرات الصناعية	٪٢١	٪٧٠	٠,٣	×

(*) العلامة (+) تشير إلى أن الواجهة التنافسية لعامل ما هو لصالح لبنان والعلامة (×) لصالح الكيان الإسرائيلي.

(**) كمية الطاقة المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الصناعي مقدّرة بدولار أميركي واحد.

المصادر

- ١- مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، دليل إسرائيل العام، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٦.
- ٢- نقولا إيلي شماس، مستقبل لبنان الإجتماعي - الإقتصادي أمام التساؤلات - عناصر أجوبة، نادي جامعة هارفاد لإدارة الأعمال في لبنان ١٩٩٦.
- ٣- تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين، الكتاب الأبيض حول الإقتصاد اللبناني، بيروت ١٩٩٣.
- ٤- أيكو شيفر، ١٩٩٦، النشرة الحادية عشرة، لبنان.
- ٥- د. إيلي يشوعي، إقتصاد لبنان، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
- ٦- وزارة الصناعة والنفط، المديرية العامة للصناعة، تقرير عن المسح الصناعي، المرحلة الأولى التمهيدية، بيروت كانون الأول ١٩٩٤.
- ٧- فذلكة مشروع الموازنة ١٩٩٧ لبنان.
- ٨- د. حسين أبو النمل، الإقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٨.
- ٩- د. حسين أبو النمل، تحولات الإقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥ - ١٩٩٤.
- ١٠- د. حسين أبو النمل، الصناعة الإسرائيلية، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٩.
- ١١- جمعية الصناعيين اللبنانيين، إقتراحات في السياسة الصناعية.
- ١٢- مؤسّسة مروان اسكندر، شروط إنجاح الصناعة في لبنان، جمعية الصناعيين اللبنانيين ١٩٩٤.
- ١٣- مؤسّسة جهاد البناء، مدخل إلى الصناعة في لبنان، ١٩٩١.
- ١٤- جمعية الصناعيين اللبنانيين، ملف حول بعض الصناعات الأساسية.
- ١٥- الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، خطة النهوض الإقتصادي للبنان، المجلد الأول، دار الهندسة للتصميم والإستشارات ١٩٩٢.
- ١٦- فضل النقيب، الإقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥.
- ١٧- إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الإحصائية العدد ٩٦/ ١١، تشرين الثاني ١٩٩٦.
- ١٨- المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، النقل البري في لبنان، ١٩٩٥.
- ١٩- الهيئة اللبنانية للسلام، سلام وإستشراف: لبنان آفاق ٢٠٠٢، وقائع المؤتمر الأول ١٩٩٢.

- ٢٠- مصرف لبنان، التقرير السنوي ١٩٩٠، ١٩٩١ و١٩٩٢.
- ٢١- مصرف لبنان، النشرة الفصلية رقم ٧٠، ١٩٩٦.
- ٢٢- مصرف لبنان، النشرة الشهرية، تشرين الثاني، ١٩٩٦.
- ٢٣- فرنسبنك، النشرة الفصلية الإقتصادية، العدد الحادي عشر، الفصل الرابع ١٩٩٦.
- ٢٤- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦.
- ٢٥- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣.
- ٢٦- Central bureau of statistics, Statistical abstract of israel 47; 1996.
- ٢٧- Bank of Israel; Annual report 1994; Jerusalem; March 1995.
- ٢٨- Council for development and Reconstruction; SIU - 4 Public works - monthly report; Beirut 16 december 1996.